الدكتور عزيز السيد أحمد

# من يسمم الهواء ؟!

## ظاهرة السرقة في عالمي الفكر والأدب

☆ الكتاب : **من يسمم الهواء ؟!**

**ظاهرة السرقة في عالمي الفكر والأدب.**

☆ المؤلف : **الدكتور عزت السيد أحمد** .

☆ عدد الصفحات: ١١٢ صفحة.

☆ قياس الصفحة: ب ٥ = ١٧ × ٢٤.

☆ تصميم الغلاف بريشة المؤلف.

☆ الطبعة الأولى: **٢٠٠٥م**.

☆ **م/٧٩٨٩٣/ ؟ تاريخ: ٢٠٠٥/٥/٢٢ م**.

☆ يطلب هذا الكتاب من جميع المكتبات في سوريا ووكلاء الدار العالم العربي.

☆ **الحقوق جميعها محفوظة للمؤلف.**

تمنع طباعة هذا الكتاب أو بعضَه بأيِّ وسيلةٍ من وسائل الطِّباعةِ والنَّشر والإعلام من دون موافقةٍ خطيَّة من المؤلِّف.

الدكتور عزت السيد أحمد

# مَنْ يُسمم الهواء؟

## ظاهرة السرقة في عالمي الفكر والأدب

دمشق 2005م

# WHO EMPOISON AIR?!

## THE PHENOMENON OF STEAL IN WORLD OF LITERATURE AND THOUGHT

BY
**Ph.D. EZZAT ASSAYED AHMAD**

Published By
**DAR AL FEKR AL PHLSAPHY**

Damascus. Moaddamet Al Sham B.O.Box 32
Telefax. 00963-11-6244244

Damascus 2005

# الإهداء

إلى كلِّ نبيل

إلى كلِّ عاشق للجميل الأصيل

إلى كلِّ مدافع عن القيم الجميلة والنبيلة

## أهدي هذا الكتاب

# تمهيد

## ما لا بدَّ من البدء به

السَّرِقة ظاهرةٌ موجودةٌ رُبَّما في عالم الإنسان وحده دون سائر المخلوقات. وهذه الظاهرة متباينة الأشكال والأنواع والمستويات والميادين. ورُبَّما تنطوي طبائع أفعال السَّرِقة ذاتها لا بأشخاص فاعيلها على طرائف وغرائب ومفارقات يصعب أن تَخْطِر في البال، ورُبَّما لا تخطر في بالٍ أبداً.

ليس هذا ما نريد الحديث فيه، ولا يعنينا في كثيرٍ أَو قليلٍ، لأنَّ له ميادين أُخْرَى كثيرةٌ ومختلفةٌ ناهيك عن اختلاف خصوصيَّات الطَّرح وغاياته وأساليبه.

ما نريد الحديث فيه هو ظاهرة السَّرِقة في عالمي الفكر والأدب، بل لا بأس من القول: ظاهرة السَّرِقة في عالم الإبداع. وظاهرة السَّرِقة في عالم الإبداع يمكن أن تحمل أكثر من معنى. فرُبَّما يَخْطِر في بالنا مثلاً الكتاب الضَّخم الذي جَمَعَهُ وأعدَّه الأديب الكبير الأستاذ **عبد المعين الملوحي** بعنوان: الشُّعراء اللصوص وأخبارهم. الذي يقع في ثلاثة مجلَّداتٍ لستَّة أجزاءٍ تستقصي أخبار الشُّعراء اللصوص وأشعارهم. وهم بالجملة لصوصٌ شعراءٌ. رُبَّما كانوا في الأصل لصوصاً ثُمَّ قَرَضُوا الشِّعر وظلُّوا لصوصاً أَو تابوا، ورُبَّما مالوا إلى السَّرِقة وهم

شعراء؛ سرقوا مثلما تسرق النَّاس لحاجةٍ أو انحرافٍ، أَو حقدٍ، أو حسدٍ، أَو عقد نقصٍ... سرقوا معادن ثمينةً أَو ماشيةً أَو لباساً أَو طعاماً أَو كلُّ ذلك معاً أَو بعضه... ولكنَّ أحداً منهم لم يسرق قصيدةً أَو حَتَّى بيت شعرٍ واحدٍ. تجرَّؤا على المغامرة بكرامتهم وشرفهم وسرقوا من كلِّ شيءٍ أَو أيِّ شيء... ولكنهم لم تصل بهم المغامرة إلى حدِّ سرقة بيت شعرٍ أو أبيات...

لقد كانت سرقة أموال الآخرين، مواشيهم، أشياءهم؛ الغالي منها والرَّخيص... ضرباً من البطولة، ضرباً من المغامرة، ضرباً من الحاجة، ضرباً من العبث... بغضِّ النَّظر عن الموقف الأخلاقيِّ والدِّينيِّ من السَّرقة، ولكنَّهم بل لكنَّ أحداً منهم لم يجد في سرقة الشِّعر بطولةً، ولا مغامرةً، ولا حَتَّى فرصةً سانحةً قد لا يدري بها أحدٌ في ظنِّهم، ولا حَتَّى حاجةً... بل إنَّهم على اشتهارهم بأنَّهُم لصوصٌ، و لن تضيف سرقة الشِّعر إلى خزيهم خزياً، ولن تقلل من كرامتهم وشرفهم أكثر مما هي عليه أصلاً فإنَّهُم لم يتجرَّؤوا على سرقة بيت شعرٍ واحدٍ ولا أكثر، بل حَتَّى الأفكار أنفت نفوسهم عن سرقتها.

لقد فهموا الشَّعر كما ينبغي أن يفهم، لقد فهموا الإبداع كما ينبغي أن يفهم، لقد فهموه على أنَّهُ تعبيرٌ عن الذَّات، جزءٌ من الذَّات، تدفُّق مشاعرٍ نوعيٌّ...

فكيف وبأيِّ معنًى يجوز أن يستعير المرء قلب غيره ليكشف عن مشاعره وأحاسيسه وعواطفه؟!

وكيف وبأيِّ معنى يمكن للمرء استعارة أَو الاستعانة بغيره ليعبِّر عن حبِّهِ لحبيبته أَو زوجته أَو حبِّه الطَّبيعة أَو الجَمال أَو الجِمال أَو غيرها...؟؟!!

من ذا الذي يأخذ شاعراً أَو صديقاً معه ليشرح لحبيبته ما يعانيه من ألم الشَّوق ولواعجه؟!

من ذا الذي يأتي بجاره ليغازل له زوجته لأنَّهُ هو لا يعرف كيف يغازل...؟!!

هذه هي طينة الإبداع وطبيعته؛ خصوصيَّةٌ مقدَّسةٌ. وكلُّ من يفهم الإبداع بهذه الطَّريقة وهذا المعنى لا يمكن أن يسرق نصًّا ولا حَتَّى رُبَّما فكرةً من غيره.

فلاسفة اليونان وعلماؤها عرفوا هذه الظَّاهرة، فأكثر من واحدٍ منهم سَرَقَ من إنجازات السَّابقين وخاصَّةً إنجازات حضارات الرَّافدين والنِّيْلِ، ولم يشيروا إلى شيءٍ من ذلك. ومثلهم فعل أعلام النَّهضة الأوربيَّة الذين سرقوا كتباً مثلما هي ونسبوها إلى أنفسهم، وسرقوا اختراعاتٍ واكتشافاتٍ وإنجازاتٍ ونسبوها إلى أنفسهم من دون أيِّ إشارة إلى أصحابها، وقد ثبتت السَّرِقة بالدَّليل وليست أمحاض مصادفات أَو تشابهات.

حضارتنا ما قبل الإسلام لم تعرف هذه الظَّاهرة أبداً وكان هذا أمراً طبيعيًّا في البدايات فالكتابة قليلةٌ، والميادين قليلةٌ، والنَّشر شبه منعدمٍ في تلك الظُّروف والمعطيات التَّاريخيَّة... ناهيك عن الطَّبيعة الأخلاقيَّة. وفي الطَّور الثَّاني؛ طور الحضارة الإسلاميَّة، لم تظهر هذه الظَّاهرة أيضاً ولم نجد أبداً من نَسَبَ كتاباً يونانيًّا إلى نفسه، ولا كتاباً هنديًّا ولا فارسيًّا، بل تجلَّت الأمانة العلميَّة بأبهى صورها ومعانيها طيلة هذه المرحلة التي انتهت مع انتهاء الخلافة العثمانيَّة.

لم يعرف عالمنا العربيُّ ظاهرة السَّرِقات الفكريَّة والأدبيَّة إلا مع أواخر السَّبعينات بل مع رُبَّما الثَّمانيات، ورُبَّما يتعذَّر اكتشاف سرقةٍ فكريَّةٍ أو أدبيَّةٍ قبل ذلك، أقول رُبَّما ولا أؤكِّد، ولكن من خلال المتابعة والتَّقصي في فضائح لصوص

الفكر والأدب لا أذكر أنِّي قرأت عن مثل هذه الفضائح قبل الثَّمانيات، ولم أجد فيما وصلتُ إليه ما هو أبعد من ذلك.

عوامل كثيرةٌ أدَّت إلى تفشِّي هذه الظَّاهرة في عالمنا العربيِّ الذي لم يعرفها من قبل على الرَّغْمِ من أنَّ شعوباً أخرى موازيةً لها قد عرفتها بمهارةٍ وحذقٍ أيضاً. وغاية ما جدنا في تاريخنا النَّقدي القديم ما عُرِفَ تحت باب السَّرِقات الأدبيَّة، وهو لا يعدو كونه تناصًّا، وفي أقصى حالاته سرقةَ فكرةِ بيتٍ، أو ملامحَ صورةٍ شعريَّة، أما السَّرِقة التي تستحقُّ أن تُسمَّى سرقةً فلم نعرفها طيلة تاريخنا النَّقديِّ والأدبي القديم.

منذ أواسط الثَّمانيات وأنا أضع في ذهني مشروع جمع فضائح السَّرِقات الأدبيَّة والفكريَّة في كتاب أَو أكثر، ومنذ تلك الأيَّام وأنا أُأرشف ما تصل إليه يدي من هذه الفضائح؛ بعضها ضاع وكثيرٌ منها بَيْنَ يدي، وأعرف الكثير مما نشر من دون أن أصل إلى نصِّ الفضيحة، وبَيْنَ يدي الكثير من السِّرقات التي لم يكتب عنها أحدٌ بعد لأنَّها غالباً لن يكتشفها أحدٌ بعد... وكنت كُلَّما هَمَمْتُ بالشُّروع بإعداد هذا الكتاب تأخذني ظروفٌ ومشاغل أكبر تمنعني من المتابعة وتعيق جهدي فظلَّت الأمور كما هي تدور.

في أواخر عام ٢٠٠٤م وبينما كنت أتصفَّح الجرائد اليوميَّة وقعت على موضوعٍ أيقنت بإحساس غريب وترجيحٍ لا شعوريٍّ من خلال العناوين الْمُظَهَّرة ومن قبل أن أقرأه أنِّي أمام نصٍّ لي مسروق فالكلام لي حرفيًّا، ومن ذا لا يعرف كلامه الذي هو إبداع قريحته؟

تابعت قراءة الجرائد وتركت الموضوع جانباً حَتَّى فرغت من الجرائد وتفرَّغت للموضوع، ورحت أقرأه وإذ بي لم يخب حدسي ولا ظنِّي فأنا أقرأ

نصوصاً أنا كاتبها، ولكِنَّها منشورة باسم الدكتور راتب الغوثاني. تبادر لي في البداية أنَّهُ أضاف بعض العبارات أو بدَّل بعضها لتباعد زمن نشر أبحاثي فاضطررت للمطابقة فلم أجد ما يستحقُّ الذِّكر مما أضافه أو بدَّله، مما سيأتي الحديث عليه تفصيلاً. فكتبت أفضح هذه السَّرِقة وهذا أدنى حدود الواجب لأنَّ السَّاكت عن الحقِّ شيطانٌ أخرس. ولا يمكن أن أقبل أن أكون شيطاناً أخرس ولا ناطقاً، فكيف أقبل أن أسكت عن سارقي.

جريدة الثَّورة التي نُشِرَ فيها الموضوع المسروق والتي عودتني أكثر من مرَّةٍ على عدم إعطائي فرصة تبيان موقفي أَو الدِّفاع عن تهمةٍ نشرتها الجريدة ذاتها ضدِّي، لم تنشر فضح السَّرِقة على الرَّغْمِ من أنَّ نشرَها فيها واجبُها لأنَّ السَّرِقة تَمَّت على صفحاتها. ولذلك نَشَرْتُ الفضيحة في جريدة اتِّحاد الكتَّاب العرب؛ الأسبوع الأدبي، وهذا حقِّي وإن كان ليس واجباً على هذه الجريدة، وإن كانت قوانين الصَّحافة توجب نشر الردِّ أَو التَّوضيح في المكان ذاته الذي دعا إلى ذلك.

استاء الغوثاني من نشر الفضيحة فَدَبَّجَ ردًّا طويلاً، أدرجناه في هذا الكتاب، حشاه بالإساءات والشَّتائم والاتِّهامات، فكتبتُ ردًّا وكان هذا واجباً عليَّ أيضاً، ولكن لم يؤت له النشر في الجريدة لأنَّ السيد الغوثاني رفع دعوةً قضائيَّة جزائيَّة عليَّ وعلى رئيس التَّحرير ورئيس اتحاد الكتَّاب العرب بتهمة القذف والتَّشهير، على الرَّغْمِ من أنَّهُ هو الذي سبَّ وشتم وأساء واتهم، وقبل ذلك سرق أبحاثي سرقة حرفيَّةً بالدَّليل القاطع الذي لا لبس فيه ولا شك.

صدمةٌ كبرى، ومضضٌ شديدٌ، من انقلاب الموازين والقيم... الموازين والقيم لم تنقلب مع هذه الحادثة ولا بسببها، لقد انقَلَبَتْ قبل ذلك بكثيرٍ،

انقلبت منذ تَطَفَّلَ الأدعياء على أقدس الميادين؛ ميدان الإبداع، وصاروا هم أصحاب الأمر والنَّهي في الفكر والشِّعر والقصَّة والنَّحت والتَّصوير... وصاروا هم القضاة وهم الخصوم، وهم النُّقاد وهم المبدعون، وهم الْمُنَظَّر لهم وهم الْمُنَظِّرُون. ووجدوا من يصفِّق لهم نفاقاً أَو جهلاً أَو غباءً، وتمَّ في ظلِّ ذلك تحييدُ المبدعين الحقيقيين لأنَّهُم صاروا من وجهة نظر هؤلاء هم المتطفِّلين الرَّجعيين المتخلِّفين... وحقيقة الأمر تكمن في أنَّ وجود المبدعين الحقيقيين وظهورهم يفضح هؤلاء الأدعياء وسطحيتهم وانعدام القيمة ميما ينتجون ويسمُّونه إبداعاً!!

ولكن أن يصل الأمر إلى الحدُّ الذي يسرق فيه المرء ويشتكي على صاحب الحقُّ فتلك مسألةٌ بحاجةٍ إلى تأمُّل مستغرقٍ حَتَّى يمكن القبول بمحاولة استيعابها.

هذا الأمر أوقف مشروعي في جمع فضائح السَّرِقات، أوقفه حاليًّا، فأنا أمام فضحيةٍ بالمواصفات الكاملة، وبالدَّليل الذي لا جدال فيه ولا سجال على السَّرِقة الحرفيَّة لنصٍّ بكامله، ومع ذلك رفع عليَّ سارق نصوصي دعوة لأنِّي فضحت سرقته. فكيف بالسَّارقين الآخرين وهم بالعشرات الذين سرقوا غيري ولم يسرقوني، وفضحهم وغيري ولم أفضحهم... خشيت أن أجد اسمي على لائحة الإرهاب أَو المطلوبين أحياءً أو أمواتاً... وأخشى أن يضيع وقتي وجهدي ما بَيْنَ المحاكم والقضاة والمحامين بسبب كثرة ملفَّات فضائح السَّرِقات الأدبيَّة والفكريَّة... وكثيرٌ منهم أعلامٌ وبعضٌ منهم أعلام كبارٌ.

بعيداً عن الدعابة والمزاح هذه حقيقة. بغضِّ النَّظر عن أنَّ الوقت قلَّما يسعفني للتَّفرُّغ لجمع هذه الفضائح. ولذلك آثرت أن أجعل هذا الكتاب حالياً

مفتاحاً آمل أن أتابعه، واقتصرت فيه على بحثٍ في ظاهرة السَّرِقة في عالمي الفكر والأدب من حيث التَّعريف والطَّبيعة والأنواع والأسباب. وآثرت كذلك أن أضيف هنا قانون حقوق المؤلف السُّوري لأنَّهُ من الضَّروري أن يكون موجوداً في مثل هذا الكتاب، فهو قد وجد لحماية حقوق المؤلِّف من السَّرِقة بمختلف أنواعها وأشكالها، وسيكون هذا القانون هو فاتحة موضوعات الكتاب.

وأضفت إلى هذا البحث والقانون النَّصَّ الذي فضحت فيه سرقة راتب الغوثاني، وكذلك الرَّدَّ الذي ردَّ به الغوثاني على الفضيحة كما هو من دون أيِّ إضافةٍ أَو حذفٍ أَو تعديلٍ، ولضمان ذلك فقد نسخته نسخاً عن موقع الجريدة الإلكتروني. وألحقته بالردِّ الذي كتبته عليه وكان من المفترض أن ينشر، ولكنَّهُ لم ينشر بسبب الدَّعوة التي أقامها عليَّ وعلى الجريدة والمسؤولين عنها. وكان لا بدَّ من إضافة فصلٍ أَو مقالٍ تعقيبيٍّ على مجمل الحدث وخاصَّة فيما يتعلَّق بالدَّعوة التي رفعها السَّيد الغوثاني.

لن أصادر على رأي أحدٍ في الأحكام وإن كان لا مفرَّ من بعض ذلك في هذه المقدِّمة، وسأترك الأمر للنُّصوص التي تقول كلَّ شيءٍ وتجيب عن كلِّ التَّساؤلات بوضوحٍ وجلاءٍ كبيرين.

ما أودُّ أن أختم به هو أنَّ هذه النُّصوص الموجودة في هذا الكتاب كانت ستنشر على أيِّ حالٍ إمَّا كما كان في هذا الكتاب على نحوٍ مستقلٍّ أو في كتابٍ يجمع فضائح سارقي الفكر والأدب. وأعني بذلك أنَّ نشر هذه النُّصوص في هذا الكتاب لم يكن بسبب الدَّعوى التي أقامها السيد الغوثاني ولا بسببٍ آخر من هذا القبيل، ولكِنَّها مجتمعةً شكَّلت نحو مئة صفحة تستحقُّ أن تكون معاً في كتابٍ مستقلٍّ بغضِّ النَّظر عن أيِّ اعتبارٍ آخر.

ولأنَّـهُ كتـابٌ في الفكـر والأدب لم أنتظـر انتهـاء المحاكمـة لأضـيف إليهـا ملاحـق الـدَّعوى والمرافعـات والنَّتـائج وغـير ذلـك ممـا يتعلَّـق بالـدَّعوى، فكـلُّ مـا يمكـن أن يكـون فيهـا من هـذه الأمور إنَّمـا هـو من فلك هـذه النُّصـوص الموجـودة في هـذا الكتـاب، ولـن تبتعـد عنهـا في قليـلٍ أَو كثيرٍ اللهـم إلا فيمـا يخصُّ الأمـور القضـائيَّة والأحكـام القانونيَّـة وكـلُّ ذلـك ممـا ليس يعـني القـارئ في قليـل أَو كثـير اللهـم إلاَّ باستثناء بعض القرَّاء.

**الدُّكتور عِزَّت السَّيد أَحمَد**

**آذار ٢٠٠٥م**

# قانون حقوق المؤلِّف

**أصدر السيد الرئيس بشار الأسد القانون رقم ١٢٢ للعام ٢٠٠١ المتعلق بحماية حقوق المؤلِّف الذي أقره مجلس الشعب ويقضي القانون بحماية حقوق المبدعين والمفكرين في شتى ميادين الأدب والعلم والفنون من مختلف أشكال العبث سواء بالانتحال أم بالتشويه أم بالطمس أو بأي شكل من أشكال المس بهذا الإنتاج وبنسبته إلى صاحب الحق فيه وفيما يلي نص القانون:**

## (القانون رقم ١٢)

**رئيس الجمهورية**

بناء على أحكام الدستور. وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٢١/١١/٢٦ هـ و٢٠٠١/٢/١٩م.

**يصدر ما يلي:**

**الفصل الأول: تعاريف**

**المادة (١):** يقصد بالتعابير الآتية في معرض تطبيق هذا القانون المعاني المبينة بجانب كل منها:

**الوزارة:** وزارة الثقافة.

**الوزير:** وزير الثقافة.

**المؤلِّف**: من ينشر المصنف منسوباً إليه سواء بذكر اسمه على المصنف أم بأية طريقة أخرى بما في ذلك استعماله اسماً مستعاراً إلا إذا قام الدليل على غير ذلك.

**المصنف**: هو الوعاء المعرفي الذي يحمل إنتاجاً أدبياً أو علمياً أو فنياً مبتكراً مهما كان نوعه أو أهميته أو طريقة التعبير فيه أو الغرض من تصنيفه.

**فنانون الأداء**: الممثلون والعازفون والمغنون والراقصون والمنشدون وغيرهم من الذين يؤدون عملاً فنياً من مُصنَّفات أدبية أو فنية بصورة أو بأخرى.

**النشر**: نقل المصنف أو إيصاله بأسلوب مباشر أو غير مباشر إلى الجمهور أو استخراج نسخ أو صور منه أو من أي جزء من أجزائه يمكن قراءتها أو سماعها أو رؤيتها أو أداءها.

**حق ملكية المؤلِّف**: هو مجموع المصالح المعنوية والمادية التي تثبت الشخص على مصنفه.

**الفصل الثاني: نطاق الحماية**

**المادة (٢)**: إن المصنَّفات التي تتمتَّع بالحماية بموجب أحكام هذا القانون هي:

**أ .** المصنَّفات التي ينتجها وينشرها مواطنو الجمهورية العربية السورية ومن في حكمهم داخل البلاد أو خارجها.

**ب .** المصنَّفات التي ينتجها وينشرها في الجمهورية العربية السورية مؤلفون اتخذوا منها مكاناً لإقامتهم.

**ج .** المصنَّفات التي تشملها أحكام الاتفاقيات الثقافية والاتفاقيات الأخرى التي تلتزم به الجمهورية العربية السورية.

**المادة (٣):** تتمتع جميع المصنَّفات بالحماية وفق أحكام هذا القانون وتشمل الحماية بصفة خاصة ما يلي:

**أ .** المصنَّفات المكتوبة: الكتب والكتيبات والنشرات والمخطوطات والمحاضرات وما شابهها من المواد المكتوبة.

**ب .** المصنَّفات الفنية المسرحية والموسيقية سواء أكانت مرقمة منوطة أم لا... مصحوبة بكلمات أم لا، والسينمائية والإذاعية والتلفزيونية والغنائية والتوزيع الموسيقي وتصميم الرقصات والتمثيل الإيمائي.

**ج .** مُصنَّفات الفنون التشكيلية والتطبيقية والتصوير الفوتوغرافي.

**د .** مُصنَّفات المصورات والخرائط الجغرافية والتَّصاميم والمخططات المتصلة بالطبوغرافيا أو العمارة أو بالعلوم.

**هـ .** مُصنَّفات البرمجيات الحاسوبية بما في ذلك وثائق تصميماً ومجموعات البيانات وتشمل الحماية عنوان المصنف إلا إذا كان العنوان لفظاً جارياً للدلالة على موضوع المصنف.

**المادة (٤):** يستثنى من الحماية:

**أ .** مجموعات الوثائق الرسمية كنصوص القوانين والمراسيم والأنظمة والاتفاقيات الدولية والأحكام القضائية وقرارات الهيئات الإدارية وسائر الوثائق الرسمية وكذلك الترجمات الرسمية لها.

**ب .** الأنباء اليومية المنشورة أو المذاعة أو المبلغة علناً.

**الفصل الثالث: حقوق المؤلِّف**

**المادة (٥)**: لمؤلِّف المصنف المشمول بالحماية وحده الحق في تقرير نشر مصنفه وفي اختيار طريقة هذا النشر وله وحده ولمن يأذن له خطياً حق استثمار مصنفه مالياً بأي وسيلة أو شكل كان ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي منه أو ممن يخلفه.

**المادة (٦)**: للمؤلف إدخال ما يرى من التعديل أو التحوير على مصنفه وله الحق في ترجمته إلى لغة أخرى ولا يجوز لغيره أن يمارس ذلك إلا بأذن كتابي منه أو ممن يخلفه.

**المادة (٧)**: ينسب المصنف إلى مؤلفه بذكر اسمه عند تنفيذ أي من الأعمال الوارد ذكرها في المادتين ٥ و٦ من هذا القانون ويستثنى من ذلك الحالات التي يرد فيها المصنف عرضاً في ثنايا بث إذاعي أو تلفزيوني لإحداث جارية.

**المادة (٨)**: للمؤلف أو لمن ينوب عنه قانوناً الحق في دفع أي اعتداء على مصنفه وفي منع أي تشويه أو تحريف أو تعديل أو أي مس به من شأنه الإساءة إلى المؤلِّف مادياً أو معنوياً وله أن يطالب بتعويض عن ذلك وينتقل هذا الحق إلى ورثته بعد وفاته.

**المادة (٩)**: أن التحليلات والاقتباسات القصيرة من المصنف بعد نشره لا تعتبر مساً بحقوق المؤلِّف إذا قصد بها النقد أو المناقشة أو التثقيف أو الأخبار ما دامت تشير إلى المصنف واسم المؤلِّف إذا كان معروفاً.

**المادة (١٠)**: يحق للدائن الذي بيده سند مكتوب على المؤلِّف كالاتفاق أو العقد أو سند الدين أن يلقي الحجز الاحتياطي على نسخ المصنف الذي تم نشره من قبل مؤلفه وعلى نفقته الخاصة ولا يجوز الحجز على حق المؤلِّف في نشر مصنفه أو نسبته إلى مؤلفه أو بدفع أي اعتداء يقع على مصنفه أو بسحبه من التداول.

**المادة (١١)**: لا يجوز بأية حال أن تكون المباني موضوع حجز كما لا يجوز أن يقضي بإتلافها أو مصادرتها بقصد المحافظة على حقوق المؤلِّف المعماري الذي استعملت تصميماته ورسومه بوجه غير مشروع.

**المادة (١٢)**: لمؤلف المصنف العلمي أو الأدبي الحق في سحب مصنفه من التداول أو حظر طرحه في التداول بشرط أن يعوض من أضير من جراء قراره بالسحب تعويضاً مناسباً.

**المادة (١٣)**: تتمتع هيئات البث الإذاعي أو التلفزيوني بحق يخولها منع أي استغلال لبرامجها بغير ترخيص كتابي مسبق منها ويعد استغلالاً محظوراً بهذا المعنى أي نسخ من هذا البرامج أو إعادة البث الإذاعي أو التلفزيوني لها إلى الجمهور أو بيعها أو تأجيرها.

**المادة (١٤)**: للمؤلف أن ينقل إلى غيره الحق في مباشرة حقوق الاستثمار المنصوص عليها في المادتين ٥ و٦ من هذا القانون ويكون ذلك بصورة كتابية وبتحديد واضح لكل حق في التصرف على حدة.

**المادة (١٥)**: إذا نقلت ملكية النسخة الأصلية من مصنف فلا يتضمن ذلك نقل حقِّ المؤلِّف ومع ذلك يحقَّ لمن يمتلك تلك النسخة أن يعرضها على الجمهور دون أن يكون له حق نسخها أو نقلها ما لم يتفق على خلاف ذلك.

**المادة (١٥)**: لا يحق لمن انتج صورة أن يعرض أو ينشر أو يوزع أصل الصورة أو نسخاً منها دون إذن الأشخاص الذين قام بتصويرهم ولا يسري هذا الحكم إذا كان نشر الصورة قد تم بمناسبة حوادث وقعت علناً أو كانت تتعلق بأشخاص رسميين أو سمحت الوزارة بذلك خدمة المصلحة العامة وللشخص الذي تمثله الصورة أن يأذن بنشرها في الكتب أو الصحف أو المجلات وغيرها من النشرات المماثلة حتى ولو لم يأذن بذلك منتج الصورة كل ذلك ما لم يتفق على خلافه وتطبق هذه الأحكام على الصورة المختلفة أياً كانت الطريقة التي أنتجت بها من تصوير فوتوغرافي أو رسم أو حفر أو نحت أو أية وسيلة أخرى.

**المادة (١٧)**: أو حماية حقوق المؤلِّف لا تتنافى وحق الدولة في حظر تداول أي مصنف يشكل تداوله مساً بالنظام العام أو الآداب.

**المادة (١٨)**: للمؤلف الذي وقع الاعتداء على حق من حقوقه المبينة في هذا القانون الحق في التعويض المادية المناسب.

**المادة (١٩)**: تنتقل حقوق المؤلِّف كاملة إلى ورثته بعد وفاته بما في ذلك اتخاذ قرار نشر المصنف إذا لم يكن منشوراً قبل الوفاة وفي حال عدم وجودهم تنتقل هذه الحقوق إلى الوزارة.

**المادة (٢٠)**: إذا كان المصنف عملاً مشتركاً وتوفي أحد المؤلِّفين دون أن يترك وارثاً أو موصى له فإن نصيبه من حقوق الاستثمار المالي يؤول إلى الدولة بينما تؤول الحقوق الأخرى إلى المؤلِّفين الآخرين ما لم يكن هناك اتفاق يخالف ذلك على أن يحافظ على حقه في ذكر اسمه على المصنف.

**المادة (٢١)**: إذا لم يباشر الورثة أو من يخلف المؤلِّف الحقوق المنصوص عليها في المادتين السابقتين ورأت الوزارة أن الصالح العام يقضي بنشر المصنف فلها أن تطلب من خلف المؤلِّف نشره بكتاب مضمون خلال مهلة لا تتجاوز ستة أشهر فإذا انقضت هذه المهلة ولم يباشر النشر فللدولة مباشرة الحقوق المذكورة على أن يجري تعويض الورثة تعويضاً مالياً مناسباً وفي حال عدم وجود خلف يؤول الحق للدولة ممثلة بالوزارة.

**المادة (٢٢)**: تتمتَّع بالحماية حقوق المؤلِّف طوال حياته وحتى ٥٠ سنة من وفاته وإذا اشترك في تأليف المصنَّف أكثر من شخص فإن الحماية تشمل الملفين كافة حتى غاية خمسين سنة من وفاة آخر المشاركين في تأليف المصنف.

**المادة (٢٣)**: يتمتع بالحماية المصنف الذي ينشر دون اسم مؤلفه أو ينشر باسم مستعار مدة خمسين سنة اعتباراً من التاريخ الذي ينشر فيه هذا المصنف بطريقة مشروعة لأول مرة وإذا عرفت شخصية المؤلِّف أو زال أي شك بشأن تحديدها قبل انقضاء تلك المدة طبقت على حماية المصنف أحكام المادة ٢٢ من هذا القانون.

**المادة (٢٤)**: أن حماية المصنَّفات السمعية البصرية أو الإذاعية أو السينمائية تمتد طوال خمسين سنة اعتباراً من تاريخ إنتاج المصنف وإذا وضع المصنف بمتناول الجمهور بموافقة المؤلِّف خلال تلك الفترة فإن الحماية تمتد طوال خمسين سنة اعتباراً من تاريخ هذا الوضع.

**المادة (٢٥)**: أن حماية المصنَّفات الفوتوغرافية أو مُصنَّفات الفنون التشكيلية والتطبيقية تمتد طوال عشر سنوات اعتباراً من تاريخ إنتاج المصنف.

**المادة (٢٦)**: تؤول إلى الملك العام جميع المصنَّفات غير المحمية أو التي انقضت مدة حمايتها وفق أحكام هذا القانون.

**الفصل الرابع: حقوق الأداء**

**المادة (٢٧)**: يتمتَّع فنانو الأداء وخلفهم العام بحق أدبي لا يقبل التنازل عنه أو التقادم يخولهم الحصول على نسبة الأداء إليهم وعدم المس بهذا الأداء.

**المادة (٢٨)**: يتمتع فنانو الأداء بحق مالي استئثاري يخولهم منع أي استغلال لأدائهم بغير ترخيص كتابي مسبق منهم ويعد استغلالاً محظوراً بهذا المعنى البث الإذاعي والتلفزيوني لها الأداء أو تسجيله على دعامة أو عمل نسخ من دعامة وبيعها أو تأجيرها ومدة حماية هذا الحق هي خمسون سنة من تاريخ أول أداء علني.

**الفصل الخامس: أحكام المُصنَّفات المشتركة**

**المادة (٢٩)**: إذا اشترك أكثر من شخص في تأليف مصنف بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم في العمل المشترك اعتبروا جميعاً أصحاب المصنف بالتساوي بينهم إلا إذا اتفق على غير ذلك كتابة ويجوز للوزارة أن تطبق على حالة الخلاف المؤدي إلى عدم النشر أحكاماً المادة ٢١ من هذا القانون إذا رأت أن الصالح العام يقضي بنشر المصنف بشرط تعويض أصحابه تعويضاً مالياً مناسباً.

**المادة (٣٠)**: إذا كان اشتراك كل من المؤلِّفين يرجع إلى نوع مختلف من موضع المصنف فلكل منهم الحق في استثمار الجزء الذي اشترك فيه على حدة

شرط إلا يضر ذلك باستثمار المصنف المشترك فيه ما لم يجر اتفاق خطي على خلاف ذلك.

**المادة (٣١)**: المصنف الذي يشترك في وضعه شخص أو أكثر بتوجيه من شخص طبيعي أو اعتباري ويندمج عمل المشتركين فيه في الفكرة العامة الموجهة من هذا الشخص الطبيعي أو الاعتباري بحيث يكون من غير الممكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزه على حدة يعتبر الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي وجده ابتكار هذا المصنف ونظمه مؤلفاً ويكون له وحده الحق في التمتع بحقوق المؤلِّف وحمايتها.

**المادة (٣٢)**: في حال الاشتراك في تأليف مُصنَّفات الموسيقى الغنائية يكون لمؤلف الشطر الموسيقي والموزع الموسيقي مجتمعين الحق في الترخيص بالأداء العلني لكل المصنف المشترك أو بتنفيذه أو بنشره أو بعمل نسخ منه مع عدم الإخلال بحق مؤلف الشطر الأدبي ويكون لهذا المؤلِّف الحق في نشر الشطر الأدبي وحده على أنه لا يجوز له التصرف فيه ليكون أساساً لمصنف موسيقي آخر ما لم يتفق على غير ذلك.

**المادة (٣٣)**: في حال الاشتراك في تأليف المصنَّفات التي تنفذ بحركات مصحوبة بموسيقى وفي الاستعراضات «اسكتشات» المصحوبة بموسيقى وفي جميع المصنَّفات المشابهة يكون لمؤلف الشطر غير الموسيقي الحق في الترخيص بالأداء العلني لكل المصنف المشترك أو بتنفيذه أو بإصدار نسخ منه ويكون لمؤلف الشطر الموسيقي حق التصرف في الشطر الموسيقي وحده بشرط إلا يستعمل في مصنف مشابه للمصنف المشترك ما لم يتفق على غير ذلك.

**المادة (٣٤)**: يعتبر شريكاً في تأليف المصنف السينمائي أو المسرحي أو الإذاعي أو التلفزيوني كل من:

**أ .** مؤلف السيناريو إذا كان السيناريو جديداً.

**ب .** من قام بتحوير مصنف موجود بشكل يجعله ملائماً للفن السينمائي أو المسرحي أو الإذاعي أو التلفزيوني.

**ج .** مؤلف الحوار.

**د .** واضع الموسيقى إذا قام بوضعها خصيصاً للمصنف أو اختارها من مؤلفاته.

**هـ .** المخرج إذا باشر رقابة فعلية وقام بعمل إيجابي في ابتكار المصنف وتحقيقه من الناحية الفنية أو إذا كان المصنف مأخوذ من مصنف آخر محمي بأحكام هذا القانون يعتبر مؤلف هذا المصنف الآخر شريكاً في تأليف المصنف الجديد.

**المادة (٣٥)**: لمؤلف المصنف الفني سينمائي أو مسرحي أو تلفزيوني أو إذاعي... الخ ولمن قام بتحويره ولمؤلف الحوار فيه ولمخرجه مجتمعين الحق في عرض مصنفهم دون أن يكون لصاحب المصنف الأدبي أو الفكري أو العلمي الذي أخذ منه المصنف الفني أو لواضع الموسيقى اعتراض على ذلك على ألا يخل ذلك بالحقوق المترتبة لهذين الأخيرين على تأليف المصنف أو وضعه أو يلحق ضرراً بسمعتهما ولكل من مؤلف الشرط الأدبي والشطر الفكري والشطر العلمي والشطر الموسيقي في المصنف الحق في نشر الشطر الذي يخصه بطريقة أخرى غير السينما أو التلفزيون أو المسرح أو الإذاعة ما لم يتفق على غير ذلك.

**المادة (٣٦)**: إذا امتنع أحد المشتركين في تأليف مصنف فني سينمائي أو مسرحي أو إذاعي أو تلفزيوني.. الخ من إتمام ما يخصه من العمل فلا يترتب على ذلك منع أي من المشتركين الباقين من استعمال الجزء الذي أنجزه وذلك مع عدم الإخلال بما لمؤلف المصنف الفكري أو الأدبي أو العلمي الخاص بهذا الجزء من حقوق مترتبة على اشتراكه في التأليف.

**الفصل السادس: حرية استعمال المُصنَّفات المحمية**

**المادة (٣٧)**: تعتبر أوجه الاستعمال التالية للمصنف المتمتع بالحماية بلغته الأصلية أو بنصفه المترجم إليه مشروعة دون الحصول على موافقة المؤلِّف:

**أولاً**: في حال المصنف الذي تم نشره بطريقة مشروعة:

**أ .** ترجمة المصنف أو اقتباسه أو توزيعه موسيقى أو تحويره إلى أي شكل أو استنساخه بغية الحصول على نسخة واحدة منه للاستعمال الشخصي.

**ب .** الاستشهاد بنصوص من المصنف بشرط أن يكون ذلك متمشياً مع العرف السليم وأن يكون للاستشهاد مسوغ وأن يذكر عنوان المصنف واسم مؤلفه في العمل الذي يدرج فيه الاستشهاد بما في ذلك النصوص المنقولة من المقالات الصحفية والدوريات التي تظهر بشكل خلاصات صحفية.

**ج .** استخدام المصنف إيضاحاً للتعليم في مطبوعات أو برامج إذاعية أو تلفزيونية أو تسجيلات صوتية بصرية أو بثه لغايات مدرسية أو تربوية أو جامعية أو لغايات التدريب المهني بغرض التعليم وبشرط أن يكون هذا الاستخدام متمشياً مع العرف السليم وأن يذكر عنوان المصنف واسم مؤلفه في كل من وسائل الاستخدام المذكورة.

**ثانياً:** استنساخ مقال مذاع أو منشور في صحف أو دوريات وإبلاغه للجمهور بشرط ذكر هذا المصدر ولا يكون هذا الاستنساخ مشروعاً إذا ورد صراحة منذ نشر ذلك المقال أو إذاعته أن ذلك محظور.

**ثالثاً:** استنساخ أي مصنف يمكن مشاهدته أو سماعه بمناسبة عرض إحداث جارية وذلك عن طريق التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي أو وسائل إعلام الجمهور أو جعل ذلك المصنف في متناول الجمهور في الحدود التي يسوغها الهدف الإعلامي المنشود.

**رابعاً:** استنساخ أعمال فنية تشكيلية أو معمارية لعرضها سينمائياً أو تلفزيونياً وإبلاغها للجمهور إذا كانت هذه الأعمال موجودة بصفة دائمة في مكان عام أو تحتل في البرنامج سوى مكانة ثانوية أو عرضية بالنسبة إلى الموضوع الرئيس.

**خامساً:** استنساخ عمل أدبي أو فني أو علمي بالتصوير الفوتوغرافي أو بطريقة مشابهة إذا جرى الاستنساخ من قبل مكتبة عامة أو مركز للتوثيق غير تجاري أو مؤسسة علمية أو معهد تعليمي بشرط أن يكون ذلك الاستنساخ وعدد النسخ مقتصراً على احتياجات أنشطة الجهات المستنسخة وبشرط ألا يضر ذلك بالاستثمار المادي للمصنف أو يتسبب في ضرر لا مسوغ له لمصالح المؤلِّف المشروعة.

**سادساً:** الاستنساخ بوساطة الصحف أو وسائل إعلام الجمهور لأي خطاب سياسي أو خطاب ألقي في مرافعة قضائية أو لأية محاضرة أو خطاب ديني أو غير ديني أو لأي عمل آخر مشابه ألقي علناً بشرط أن يكون الهدف الوحيد من هذا الاستخدام هو نقل خبرة من الإحداث الجارية.

**المادة (٣٨)**: للهيئة العامة للإذاعة الحق في أن تذيع أو تعرض المصنَّفات التي تقدم في المسارح أو في أي مكان عام آخر على مديري هذه الأمكنة تمكين الهيئات المذكورة من ترتيب الوسائل الفنية اللازمة لذلك وعلى تلك الهيئات بيان اسم المؤلِّف وعنوان المصنف ودفع تعويض عادل للمؤلف أو خلفه وذلك مع مراعاة عدم جواز عرض تلك المصنَّفات من قبل الهيئة إلا بعد انقضاء خمس سنوات على الأقل على تاريخ تسجيلها من قبل الهيئة أو بموجب اتفاق بين الطرفين.

**الفصل السابع: إجراءات الحماية**

**المادة (٣٩)**: تحدث الوزارة مديرية خاصة مهمتها تسجيل حقوق المؤلِّف ومتابعة حماية هذه الحقوق وتحدِّد بقرارات من الوزير مهام هذه المديرية وأسلوب عملها وإجراء التسجيل ووثائقه بما لا يخل بأحكام الإبداع القانوني.

**الفصل الثامن: العقوبات**

**المادة (٤٠)**: يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبغرامة لا تقل عن مئة ألف ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين:

**أولاً**: كل من اعتدى على أي حق من الحقوق المشمولة بالحماية في المواد ٥/٦/٧ من هذا القانون.

**ثانياً**: كل من نسب لنفسه مصنفاً ليس من تأليفه.

**ثالثاً**: كلُّ من تصرَّف أو حاز أو عرض للبيع أو أذاع على الجمهور بأيَّة وسيلة كانت أو أدخل إلى أراضي الجمهورية العربية السورية مصنفاً مخالفاً بذلك أحكام الحماية المقررة بموجب هذا القانون بقصد الاستغلال التجاري.

**رابعاً**: كل من أعاد في الجمهورية العربية السورية إنتاج مُصنَّفات محمية مخالفاً أحكام هذا القانون وكذلك كل من باع هذه المصنَّفات أو إصدارها أو تولى نقلها أو نشرها أو تأجيرها وهو يعلم بالمخالفة وتعدد العقوبات بتعدد المصنَّفات موضوع الاعتداء.

**المادة (٤١)**: تضاعف العقوبة المنصوص عليها في المادة سابقة في حال التكرار.

**المادة (٤٢)**: يجوز للمحكمة أن تقضي بإغلاق المنشآت التي استغلها المخالفون أو شركاؤهم في ارتكاب فعلهم لمدة معينة أو نهائياً ويجوز للمحكمة أن تقضي بمصادرة جميع الأدوات والأجهزة المخصصة للنشر غير المشروع الذي وقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون التي لا تصلح إلا لهذا النشر ويجوز للمحكمة أن تأمر بنشر الحكم في صحيفة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

**المادة (٤٣)**: يحق للوزارة أن تصادر أو تطلب مصادرة جميع نسخ المصنف المعاد إنتاجها خلافاً لأحكام هذا القانون.

**المادة (٤٤)**: للمحكمة بناء على طلب المؤلِّف أو من يخلفه أو الوزارة أن تأمر بالإجراءات التالية فيما يتعلق بكل مصنف نشر أو عرض دون أذن كتابي من المؤلِّف أو ممن يخلفه..

**أ .** إجراء وصف تفصيلي للمصنف.

**ب .** وقف نشر المصنف أو عرضه أو صناعته.

**ج .** توقيع الحجز على المصنف الأصلي ونسخ من كتب أو صور أو أشرطة أو أقراص حاسوبية أو اسطوانات أو غير ذلك وكذلك على المواد التي

تستعل في إعادة نشر هذا المصنف أو استخراج نسخ منه بشرط أن تكون تلك المواد غير صالحة إلا لإعادة نشر المصنف.

**د .** إثبات الأداء العلني فيما يتعلق بالمصنَّفات التي تعرض أو تلقى بين الجمهور ومنع استمرار العرض القائم أو حظره مستقبلاً.

**هـ .** حصر الواردات الناتجة من النشر أو العرض بمعرفة خبير يندب لذلك أن اقتضت الحال والحجز على هذه الواردات في جميع الأحوال.

**المادة (٤٥):** يجوز للمحكمة المطروح أمامها أصل النزاع بناء على طلب المؤلِّف أو من يقوم مقامه أن تأمر بإتلاف نسخ المصنف أو صوره الذي نشر بوجه غير مشروع والمواد التي استعملت في نشره بشرط ألا تكون صالحة لعمل آخر ولها أن تأمر بتغيير معالم النسخ والصور والمواد أو جعلها غير صالحة للعمل وذلك كله على نفقة الطرف المسؤول.

كما يجوز للمحكمة إذا كان حق المؤلِّف ينتهي بعد فترة تقل عن سنتين ابتداء من تاريخ صدور الحكم بشرط عدم الإخلال بحقوق المؤلِّف المنصوص عليها في المواد الخاصة أن تستعيض عن الحكم بتثبيت الحجز التحفظي على هذه الأشياء وفاء لما تقتضي به للمؤلف من تعويضات بالحكم أو بالإتلاف أو تغيير المعالم.

**الفصل التاسع: أحكام عامة**

**المادة (٤٦):** على جميع المحلات المرخص لها بنشر المصنَّفات ونسخها أو توزيعها أو بيعها في الجمهورية العربية السورية أن تحتفظ بالوثائق الكتابية التي تخول لها ذلك من صاحب المصنف أو السلطات المعنية الأخرى سواء أكان المصنف من داخل البلاد أم من خارجها على أن يحدد بما يتعلق بالمصنَّفات

المعدة خارج البلاد بيان يوضح مصدر هذه المصنَّفات والأذن أو الاتفاق الذي يخوله القيام بالنسخ أو التوزيع أو البيع.

**المادة (٤٧)**: يصدر الوزير قراراً بتسمية العاملين في الدولة الذين يكون لهم صفة الضابطة العدلية في تنفيذ أحكام هذا القانون بعد أدائهم اليمين القانونية أمام محكمة البداية المدنية ويكون لهؤلاء العاملين الحق في دخول المحلات التي تقوم بنشر المصنَّفات وتوزيعها ونسخها وإنتاجها في البلاد كما يحق لهم ضبط ما يقع من مخالفات لأحكام هذا القانون ولهم في سبيل ذلك ضبط المواد والنسخ والوسائل التي استعملت في ارتكاب المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون يؤازرهم رجال الأمن والشرطة إذا اقتضت الأحوال ذلك.

**المادة (٤٨)**: يصدر الوزير القرارات والتعليمات المنفذة لهذا القانون اعتباراً من تاريخ صدوره.

**المادة (٤٩)**: يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون.

**المادة (٥٠)**: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

دمشق في ١٤٢١/١٢/٤ هـ. ٢٠٠١/٢/٢٧م.

**رئيس الجمهورية**

**بشار الأسد**

# ظاهرة السَّرِقة
# في عالمي الفكر والأدب

**الفريق الأول: لصـــــوص مراهقـــــون**

**الفريق الثاني: لصـــــــــــوص أذكياء**

**الفريق الثالث: لصـــــــــــوص الأفكار**

**الفريق الرابع: لصوص العبارات والأبعاض**

**الفريق الخامس: لصـــــــــوص التلفيق**

**الفريق السادس: لصوص الترجـــــــــمة**

**الفريق السابع: لصـــــــــوص محيرون**

**الفريق الثامن: لصوص حرفيـــــون للجهل**

أعترف بداية أنَّ الذي أثار حفيظتي ودعاني للكتابة عن ظاهرة السَّرِقة هو تعرض نصوصي للسطو أكثر من مرة، منذ سنوات غير قليلة وأنا أنوي أن أكتب عن ظاهرة السَّرِقة، وكان ذلك لأني وجدت من سطا على نصوصي بطرائق مختلفة، ولكن اللصوص كانوا من فريق الأذكياء أَو أشباه الأذكياء، الأمر الذي منعني من الكتابة عنهم لأسبابٍ ستبدو في سياق البحث لدى تناول هذه الأنواع من فرق اللصوص. ولكن فكرة الكتابة عن ظاهرة السَّرِقة ظلت قائمةً وكانت معها فكرة جمع فضائح سارقي النصوص في كتاب واحد أَو أكثر إذا اقتضى الأمر، وطلبت من الأصدقاء الذين يقعون على مثل هذه الفضائح أن يمدوني بها لأجمعها في هذا الكتاب.

ولكن عندما وصل البل إلى ذقني ووجدت من سطا على نصوصي كما هي بالحرف ووضع اسمه عليها من دون أي وازعٍ أَو رادعٍ وجدتني مندفعاً لتوضيح السَّطو[1]، وللكتابة مرة أخرى عن ظاهرة السَّرِقة في عالم الفكر والأدب، وأظنني سأسرع في جمع فضائح السَّرقات في كتاب أو أكثر إذا اقتضت الضرورة ذلك.

الكتابة والبحث ضرب من ضروب الإبداع، والإبداع تميز، وكل تميز تفرد عن الآخرين، وكل تفرد صعب، ولولا صعوبته لما كان تفرداً، ولولا كان تفرداً لما

---

[1] . انظر في ذلك جريدة الأسبوع الأدبي . العدد ٩٣٤ . السبت ٢٠٠٤/١٢/١١م. والتفاصيل موجودة في هذا الكتاب.

كان تميزاً. ولذلك كان الإبداع بمختلف صنوفه وميادينه أمراً مخصوصاً بقلة من النَّاس هم من حباهم الله بنعمة التميز بامتلاك موهبة خاصة بهذا الميدان أو ذاك.

ولكن على الرَّغْم من ذلك، أي على الرَّغْم من أن الإبداع موهبة وملكة خاصة توجد عند عددٍ محدود من النَّاس لا كل النَّاس فإنَّ امتلاك الموهبة لا يعني بالضَّرورة أنَّ ممتلكها سيصير مبدعاً، وإنما بحاجة إلى التَّدرب والتَّمرُّس في الميدان الذي يمتلك موهبة الإبداع فيه، ومن لم يفعل ذلك ستكون موهبته وعدمها سواء. ولذلك لم يكن القدماء يأنسون بقول كلِّ مدعٍ أَو يثقون فيه وإنما كانوا يشترطون أن يشهد له أكفياء مشهود لهم بالكفاءة والخبرة الكافية لمنح الثقة للآخرين، لمنح الآخرين شهادة مزاولة الإبداع. والكثير من المثقفين والمهتمين يعرفون قصَّة **أبي تمام** حين نَظَمَ الشعر، وكان صغيراً، فبحث عن شاعرٍ كبيرٍ يجيزه فاستوسط **المقدام** عند ابن عمه **المعلى بن العلاء الطائي**، فذهبا إليه معاً، وعندما دخلا قال **المقدام**: إنَّا جئناك لحاجةٍ.

قال **المعلى**: وما هي؟

قال: إنَّ هذا الفتى ابنُ عمٍّ لك من طيء.

قال **المعلى**: حباه الله، ما شأنه؟

قال: ذكر[٢] أَنَّهُ عمل شعراً في أمير المؤمنين، وأحبَّ أن يعرضه عليك ويشاورك فيه، فإن استحسنته وأمرتَ بإظهاره فعل، وإن استقبحته وأمرته بإخفائه طواه.

[٢] . لاحظوا هنا قوله: (ذكر أنه عمل شعراً)، وكأَنَّهُ يريد أن يقول: زعم أنه يقول شعراً.

قال: أنشدنا يا بن أخي.

فأنشده.

فقال **المعلى**: يا بني أهذا الشِّعر لك؟

قال: نعم يا عمي.

قال أعد عليَّ.

فأعاد.

فأخرج **المعلى** من عُبِّهِ قراطيس، فخرقها، ثُمَّ قبض على لحيته وقال لنفسه: أنا شاعر النَّاس منذ كذا وكذا، قبضت جوائز في مواطن لم يقبض فيها **أبو نواس** ولا **مسلم بن الوليد**، ويأتي هذا الغلام اليوم بمثل هذا الشعر، وأنا آتي بمثل هذه الأشعار؟! يُعْطِي **المعلى** اللهَ عهداً لا قال شعرا أبداً...

وكان **المعلى** على عهده ووعده، فاعتزل الشِّعر، ومجالس الشُّعراء على الرَّغْم مما له من عظيم مكانة، حَتَّى إنَّ **المأمون** لما جلس المأمون للناس، طلبه فلم يجده حاضراً، فبعث إليه، فأتاه، فقال له: ما الذي أخَّرَكَ عنا في هذا اليوم؟ فقصَّ عليه قصَّته مع **أبي تمام** ويمينه بألا يقول شعراً أبداً... فكان ذلك سبب استحضار **أبي تمام**، فأحضره وسمع منه ما أعجبه فأعطاه عشرة آلاف درهم. وأعطى **المعلى** مثلها لانصرافه وإيفائه **أبا تمام** حقَّه.

واحدة من عشرات، بل رُبَّما مئات القصص المشابهة لها في ولادة الشُّعراء، في إجازة الشُّعراء. وكذلك الأمر في شأن الكتاب الذين كانوا يَنْحَلُوْنَ كتاباتهم في بداياتهم لأسماء كبيرة أَو معروفة، من أجل معرفة آراء العلماء والنَّاس فيما يكتبون قبل أن يعلنوا أنفسهم كتاباً، ولذلك كثرت الكتب المنحولة في التراث

العربي. وعرفنا كذلك كيف أنَّ الفقيه أو الكاتب أو العالم لا يقدم نفسه في شيء من شلك حَتَّى يشهد له واحد من فحول الميدان الَّذي يعمل فيه، لأَنَّهُ لم يكن يسمَّى الشَّاعر شاعراً ولا الأديب أديباً والكاتب كاتباً... ما لم يجزه عالم علم من حقِّهِ أن يجيزَ. ولذلك اتسمت الكتابة كلها في تراثنا الحضاري بالأمانة ولم نعرف من ملايين الكتب الَّتي خلفها لنا أجدادنا كتاباً مسروقاً، ولا نصًّا مسروقاً، فما من أحد أورد فكرة، أو عبارة، أو نصًّا إلا ونسبه لصاحبه بأمانة، أو ما يزعم الغرب أنه كرسه تحت اسم الأمانة العلمية والتوثيق.

السَّرِقة التي عرفها تراثنا وحدثنا عنها الأسلاف سرقة طريفة؛ إنها سرقة فكرة، سرقة ملامح صورة. وهذا ما صار له علم خاصٌّ اليوم اسمه علم التناص، وربما التناص الأدبي هو الاسم الأكثر شهرة.

ربما لم توجد هذه الظاهرة إلا في الشعر. وكانوا يقيمون الدنيا ولا يقعدونها إذا اكتشفوا أنَّ شاعراً اعتمد يظن أنه اعتمد محض الاعتماد ولمحض الظن على صورة سبقه إليها شاعر غيره. وكثيرون يذكرون قصة ليلة أنشد **المتنبي** ميميَّته المشهورة **لسيف الدولة** كيف كان يثب إليه الشعراء بين الفينة والأخرى ليقولوا له: «هذا سرقته من فلان في قوله كذا.. وهذا من فلان، وهذا من فلان..)، وكل ذلك لتشابهات في الصُّورة أَو الفكرة لا يدركها حَتَّى بعض المختصين... فكيف لو ثبتت السَّرِقة؟!

تعالوا نتذكر كيف أنَّ **المعلى** أقسم ألا يقول شعراً بعدما تفوق عليه طفل صغير!! شعر أنه سيكون صغيراً أمامه فآثر الاعتزال وهو لم يسرق صورة ولا فكرة... فماذا لو اكتشفت النَّاس أنه سرق؟!! لا شكَّ في أنه سيدفن نفسه حيًّا، أَو على الأقل القليل سيتوارى عن أعين النَّاس ما بقي له من الحياة.

**سقراط** رفض الهروب من السجن والإعدام الذي ينتظره حَتَّى لا يعيش بقية عمره ذليلاً على الرَّغْم من أنه سيعيش غالباً بين أناس لا يعرفونه عنه شيئاً سوى أنه هرب من السجن لينجو بحياته، هذا وحده ذل. أما اليوم فلا حول ولا قوَّة إلا بالله، نحن أمام ظاهرة لا نعرف ماذا نسميها، لا نعرف كيف نصفها، لا نعرف كيف نتعامل معها... إنها فوق الوصف والتصوير.

الذي يسرق بيضةً أَو دجاجةً أَو صندوق مالٍ... قد لا يعرفه أحد، وإن اكتشف أمره فلن يدري به إلا قليلٌ جدًّا من النَّاس؛ بضع عشرات أَو القليل من المئات... وقد يلتمس بعضهم له العذر بالجوع أَو الفقر أَو الحاجة.

أما أن ينشر المرء فضيحته في وسائل الإعلام التي هي عرضة للاطلاع عليها من قبل الملايين، ووثيقة لا يمحوها ماح، وتظل مدى التاريخ فضيحة ترددها الأجيال جيلاً بعد جيل فهذا ما أستطيع استيعابه أبداً. أحاول منذ سنوات كثيرة أن أفهم كيف يفكر هؤلاء الذي يسطون على نصوص غيرهم وينسبونها لأنفسهم بإعادة نشرها في جريدة أَو مجلة بأسمائهم هم... فلا أستطيع.

الحقيقة أني بعد أعيتني المناهج العلمية والنَّقديَّة وجدت نفسي أمام أمرين أَو تجربتين واحدة من الفن وواحدة من الفلسفة. وكلتاهما تؤديان الغرض ذاته من خلال فكرة واحدة في المحصلة.

الفهم والتفسير غاية العلم والفلسفة، لكن اصطدم العلم بظواهر لا يمكن تطبيق أيِّ منهج علمي عليها،وهي بحاجة إلى أن تفهم، كيف أفهما؟ نهضت الفلسفة في القرن العشرين بمنهج لمثل هذه الحالات، وهو منهج فردي في حقيقة الأمر، اسمه الاستبطان، الدخول إلى عمق الحدث أَو الظاهرة من قلب الحدث

أَو الظاهرة ذاتها، أَو بمعنى آخر تقمص حالة الظاهرة والتفكير فيها من داخلها. هذا المنهج قديم في حقيقة الأمر، وربما يمارسه الإنسان إذا دعت الضرورة من دون أن يفكر في ذلك، وهناك أناس مختصون يقومون بذلك، إنهم الممثلون الذي يلبسون الشخصيات ويجسدونها.

إذن عليَّ بمعنى من المعاني أتقمَّص شخصيَّة واحد من هؤلاء اللصوص لأعرف كيف يفكر، ولأعرف من ثُمَّ لماذا يسرق.

إذا عدنا إلى تاريخنا الأدبي والفكري في القرن العشرين وما قبل بقليل لتعذر علينا أن نجد سارقاً واحداً طيلة الأرباع الثلاثة الأولى من القرن العشرين، على الرَّغْم من الكثرة الهائلة في أسماء الصحف والمجلات والنشرات التي كانت تصدر في ذلك الحين. ففي حدود علمي ومعرفتي لم تعرف تلك المرحلة أي ظاهرة سرقة من القبيل الذي نتحدث عنه على الرَّغْم من انفتاح آفاق النشر وحاجة الصحافة والإعلام إلى الكثير جدًّا من الأقلام لتملأ صفحات الصحافة الكثيرة جدًّا، أي على الرَّغْم من أنَّ الفرصة مواتية لمن تسول له نفسه، والظروف خادمة لأيِّ واحدٍ تسول له نفسه السَّرِقة. فلماذا لم توجد هذه الظاهرة في تلك الفترة؟

الحقيقة أنَّ السُّؤال خاطئ. لأنَّهُ لا يجوز أن تسأل عن سبب السَّيرورة الصَّحيحة لأنَّ المنطق وطبيعة الحياة أن تسير الأمور على نحوٍ سليمٍ، وقد كانت الأمور في نصابها واستحقاقها؛ أي إنَّ الصحافي صحافي، والكاتب كاتب، والشَّاعر شاعر، والباحث باحث... وكلٌّ يعمل بعلمه وأدبه وأخلاقه ومسؤوليته... وإذا كانت الأمور كذلك لا يجوز أن تسأل أيًّا منهم: لماذا لا

تسرق؟ وإنما السؤال يكون عن الخلل، عن النَّشاز، عن الخطأ. فلماذا يسرق هؤلاء السَّارقون على الرَّغْم من شديد خطورة الأمر ونتائجه؟

بدأنا نسمع ونقرأ ونكتشف هذه السَّرقات في عالمنا العربي كله لا في سوريا وحدها، منذ ثمانينات القرن العشرين. قرأنا عن عدد من الأسماء المجهولة التي لم نكن نعرفها أَو نسمع عنها، وأغلب هؤلاء كانوا في أغلب الظن شباب مغامرون انصرفوا باكراً عن عالم الفكر والأدب، وعلى الرَّغْم من ذلك فإنَّ جرأتهم هذه تظلُّ موضع تساؤل لأننا لم نجد مثل هذه المغامرات من قبل أي عندما كانت الحوافز أكبر والظروف التي تخدمهم أكثر.

لن نقف عند هؤلاء كثيراً لأنهم على أيِّ حال ظاهرة مراهقة عابرة تنتهي (بفك الوحمة). ولكن مشكلتنا بل مصيبتنا تكمن في اكتشافنا أعلاماً مشهورين، بألقاب كبيرة، وتواريخ غير صغيرة، قاموا بسرقات صريحة... ناهيك عمن نعرف أنهم لصوص ولم نكتشف بعد مصادر سرقاتهم.

مشكلتنا مع العظمى مع هؤلاء هي أنهم يسرقون النصوص سرقة حرفيَّة تامَّة؛ الحرف بالحرف، والكلمة بالكلمة، والخطأ بالخطأ، والفقرة بالفقرة... فقط ربما يغيرون العنوان أَو يعدلون فيه، وبعضهم يسقط حواشي النص الأصلي توثيقاته، وبعضهم قد يغير كلمة بكلمة رديفة ما بين الفقرة والأخرى...

بعض مكتشفي هذه السَّرقات يعلِّق بقلبٍ طيِّبٍ وحسن نية قائلاً: «...حَتَّى إنَّهُ لم يكلف نفسه عناء تصويب هذا الخطأ أَو ذاك»، أَو قوله: «لم يتعب نفسه في تغيير العنوان...»... وغير ذلك مما يشبهه. والحقيقة خلاف ذلك تماماً، فالمسألة ليست مسألة تكلف عناء التصحيح أَو التغيير وإنما هي مسألة العجز التام عن أي تعديل أَو تبديل أَو تغيير، لأنَّهُ لا يفهم ماذا يوجد في

النص ولا يمتلك أيَّ قدرة على صوغ فقرة أَو حَتَّى فكرة فكيف يمكنه أن يبدل أَو يغير أَو يعدل. هذه هي حقيقة هؤلاء اللصوص. أما الذين يمتلكون شيئاً من هذه القدرة فإنهم يسرقون بطريقة محترفة؛ تظل مفضوحة، ولكن التعديل والتغيير الذي يدخلونه على النص يجعل من الصعب محاسبتهم على السَّرِقة، ويحتاج الأمر معهم إلى تحكيم وجدال ومحاجَّة على الرَّغْم من وضوح السَّرِقة... هؤلاء أذكياء حقًّا ولكنهم بلا ضمير، وأخلاقهم مقصوصة الأجنحة.

إذن هؤلاء اللصوص الذين يسرقون النصوص حرفيًّا لا يغيرون فيها لعجزهم التام عن التغيير، وهؤلاء هم الأكثر. ولكن ثمة فريق آخر ربما يحسنون الكتابة؛ الواقع العيني يقول إنهم يكتبون وليسوا عاجزين عن الكتابة ومع ذلك يسرقون، وفي هذا ما يضع العقل في الكف حقًّا.

على هذا الأساس نحن أمام فريقين من السَّارقين سرقة مفضوحة؛ فريقٌ لا ناقة له ولا جمل في الكتابة، وفريقٌ على الأقلِّ في حدود ما نعرف قادرٌ على الكتابة ومع ذلك يسرق. وإلى جانبهما هناك أكثر من فريق لكلٍّ منهم خصوصيته. ويمكن بتصوُّرٍ ما تصنيف هذه الفرق ست أصناف، متجاهلين ما يدرج أَو يمكن أن يدرج تحت باب التناص أَو التشابه، وما يدرج أَو يمكن أن يدرج تحت باب التَّأثر والاستعارة المصرح بها أَو الواضحة... وإنما نقصد هنا حصراً السَّرقات الواضحة الصَّريحة بمستوياتها، وهذه الفرق هي:

**. الفريق الأول: لصوص مراهقون.**

**. الفريق الثاني: لصوص أذكياء.**

**. الفريق الثالث: لصوص الأفكار.**

**. الفريق الرابع: لصوص العبارات وأبعاض النصوص.**

**. الفريق الخامس: لصوص التلفيق.**

**. الفريق السادس: لصوص الترجمة.**

**. الفريق السابع: لصوص حرفيون محيرون.**

**. الفريق الثامن: لصوص حرفيون جهلة.**

والآن دعونا ندخل أَو نحاول الدخول إلى عقول هؤلاء اللصوص ونتقمص شخصياتهم لنعرف كيف يفكرون.

الحقيقة أنَّ هذه الظاهرة لا تنفصل عن تاريخيتها، فمهما حاولنا تقمص هذه الشخصيات لا يمكننا أن نفهمها ما لم نفهم سياقها التاريخي، والظروف التاريخية المحيطة بها والتي أدت إلى ولادتها وأوصلتها إلى ما هي عليه.

## الفريق الأول: لصوص مراهقون

الفريق الأول من اللصوص الذين يسرقون النصوص حرفيًّا هم شبان مراهقون يستهويهم نشر أسمائهم في وسائل الإعلام بوصفهم شعراء أَو كتاب أو غير ذلك، وإنما يكون هذا بدافع من مراهقتهم ونوازعهم في المراهقة من استعراض أمام الأقران والعشيقات والأهل... وهؤلاء ينقسمون إلى قسمين قسم سرعان ما يعي ما يفعل وينتبه إلى خطورته وربما قبل أن يبدأ سطوه، فيعتزلون سريعاً ويغيبون عن الساحة، وربما لم يجرب الكثير منهم أكثر من تجربة أَو محاولة. والقسم الثاني يستمرؤ السطو ويتابع فيه ويكون ضمن نوع من الفرق التي سيأتي الحديث عليها في الفقرات التالية. ومثل هذا الفريق لا يستحق أن يطول الحديث فيه لأنَّ التَّعامل معه يكون من قبل المربين والموجهين التربويين والمرشدين النفسيين. ويختص بهم علم النفس أكثر من غيره.

## الفريق الثاني: لصوص أذكياء

اللصوص الأذكياء هم الذين يسطون على نصٍّ ويعيدون صوغه وترتيبه بطريقتهم الخاصَّة بحيث يصعب اتهامهم بالسَّرِقة، ولكن أصحاب النصوص الأصلية غير عاجزين أبداً عن اكتشاف ذلك بسهولة إذا مرت عليهم النصوص المسروقة، وكذلك المختصون الذين يكونون في الأصل خبراء بالنصوص الأصلية التي تم السطو عليها، ومثل هذه السَّرِقة تثبت عند أيِّ تحكيم موضوعيٍّ، ولكنها على أيِّ تظلُّ ذات نوع من التحصين يجعل من الصعب إدانتها قانونيًّا إن كان للقانون سلطة على هذه السرقات.

أعضاء هذا الفريق غالباً ما يكونون قادرين على الكتابة، ومالكين أدواتها، وقد تكون لهم كتاباتهم ونصوصهم غير قليلة القيمة، وقد يكون هنالك منهم من ليس له أيُّ نصٍّ خاصٍّ وإنما يعتاش على هذا النوع من السَّرِقة.

يلجأ هؤلاء إلى هذا النوع من السَّرِقة لضحالة أفكارهم وعجزهم عن خلق الأفكار، أو لصعوبة ذلك عليهم، فيعمدون إلى نصوص موجودة يعيدون صوغها بطريقة جديدة. وربما يقومون بذلك بضمير مرتاح لزعمهم أنَّهم هم الذين يبدعون هذه النصوص. ومشكلة هؤلاء هي عجزهم عن التمييز بين السَّرِقة والاستلهام، بين السطو والاستفادة من نصوص الآخرين بالأمانة.

إنَّ إعادة صوغ أيِّ نصٍّ بأفكاره وصوره وعباراته هي سرقة بكل ما في الكلمة من معنى، وهي أشنع من السطو الحرفي لأنَّ ذاك السطو سطو غبيٍّ أو أحمق بينما هذا خداع وتدليس فوق السطو. والسطو الحرفي يقدم نفسه بوضوح على أنه لص ويقدم دليل الإدانة الدامغ على سطوهم، أما هؤلاء فإنهم يحاولون ارتكاب الجريمة الكاملة بإخفائهم معالم الجريمة والمؤشرات عليها.

## الفريق الثالث: لصوص الأفكار

لصوصية الأفكار مشكلة تاريخيَّة كبيرة لن يكون من السهل البت فيها الآن، ولكنها على أيِّ حالٍ موجودة منذ بدء عهد الكتابة والتدوين. ومناقشة هذا النوع من السَّرِقة أمر يطول ويتشعب وينطوي على الكثير من وجهات النظر المتباينة ما بين التوافق القليل والاختلاف الكبير. ولكن مهما كانت طبيعة التباين ودرجته فإنَّ ثمة ثوابت يصعب تجاوزها، أبرزها أنَّ الأفكار الأصيلة المتميزة ينبغي أن تنسب إلى أصحابها وأيُّ ادعاء لمثل هذه الأفكار هو سرقة إذا تثبت إطلاع صاحب الفكرة الجديد على صاحب الفكرة القديم، أَو تأثر به بطريقة أو بأخرى. أما من ينسبها إلى أصحابها، وهذا شرف لا عيب ولا نقص، فإنه قد استبرأ من الشبهات ووقى نفسه ذل الاتهام والإدانة.

أما إذا لم يوجد دليل على إطلاع صاحب الفكرة الجديد على صاحبها القديم، فهناك طريقة القرائن والمؤشرات التي يمكن من خلالها عند الضرورة الوصول إلى الحقيقة. فإن لم يثبت اتصال الجديد بمن سبقه إلى الفكرة فيبقى الأمر في إطار التوارد والتَّناص.

## الفريق الرابع: لصوص العبارات وأبعاض النصوص

الفريق الرابع هو فريق الذين يكتبون ولكنهم يسرقون عبارة من هنا وعبارة من هناك، أَو فقرة من هنا وفقرة من هناك ويضمنونها نصوصهم من دون الإشارة إلى أصحابها لتبدو وكأنها من إبداع قرائحهم ومواهبهم.

هؤلاء يشبهون أعضاء الفريق الثاني، أي اللصوص الأذكياء، ولكنهم أقل منهم ذكاءً وفطنةً لأنهم لا يستطيعون أن يداروا فعلتهم، وليس لديهم من الصبر

والجلد والموهبة ما يكفيهم للتحوير والتغير في هذه العبارات أَو لابتكار غيرها أَو بدائل عنها.

يلجأ هؤلاء إلى هذا النوع من السطو لافتقارهم إلى الموهبة الكافية، ربما يكونون حاملي أفكار كثيرة وخلاقة، ولكنهم يجدون في أنفسهم العجز عن التعبير عنها فلا يجدون إلا السطو على نصوص الآخرين لترقيع ما يعجزون عنه.

## الفريق الخامس: لصوص التلفيق

لصوص التلفيق يشبهون لصوص العبارات وأبعاض النصوص، ولكنهم أقل منهم ذكاءً وفطنة، بل إنهم يفتقرون إلى أيِّ موهبة في الكتابة، على الأقل في ممارستهم هذا النوع من السَّرِقة، ويسمون عادة جماعة القص واللصق، وهو تعبير ربما يكون مستمدًّا من اصطلاحات الحاسوب، ذلك أنهم يأخذون فقرة من هنا وأخرى من هناك وثالثة من مكان آخر وآخر يضعون هذه النصوص وراء بعضها مكونين منها نصًّا جديداً.

اكتشاف لصوصية هؤلاء أمر صعب في حقيقة الأمر، وربما الذين يعرفون هؤلاء الأشخاص معرفة شخصيَّة هم وحدهم الذين يعرفون حقيقة هؤلاء، ذلك أنَّ اكتشاف فقرة من أحد نصوصهم وإن انطوى على مؤشر للشكِّ فيهم فإنه لا يكفي لاكتشاف بقية الفقرات بسهولة، وقد يحتاج ذلك إلى جهد كبير وجدٍّ كبير، وربما لا يتم الوصول إلى نتيجة. بل إنَّ اكتشاف فقرة مسروقة قد لا يكفي لتمام الإدانة ببقية الفقرات، ولكنه على أيِّ حالٍ واحدٌ مهمٌّ من مؤشرات انعدام الأمانة، ومن ثَمَّ انعدام الثقة فيمن قام بهذا السطو.

## الفريق السادس: لصوص الترجمة

هم لصوص الترجمة. وهؤلاء غالبيتهم ممن درسوا في الخارج وجلبوا معهم من هناك كتباً ومجلات؛ قديمة أَو حديثة. وهم ممن يكتبون وممن لا يحسنون الكتابة، وممن نالوا شهاداتهم بجدارة أَو بالوكالة أَو من دون أيِّ استحقاق ولا جدارة. ولكن لا يجوز أن يُفهم من ذلك أنَّ كلَّ من درس في الخارج يفعل ذلك أو يمكن أن يفعله، فهذا تعميم لا نقصده ولا نقبله.

هؤلاء السادة الأفاضل يجلبون معهم الكتب والمجلات ويترجمونها ولكن ينسون وضع أسماء أصحابها عليها وتبقى أسماؤهم على أنهم هم المؤلفون، وربما تكون هذه حجتهم إذا ما اكتشف أمرهم. إنهم يعتقدون أنه من المتعذر أن يكتشف أمرهم، فمن هو الأحمق الذي سيفكر في متابعة هذا أَو ذاك ومعرفة من أين جاء بهذا النص وذاك وسط مئات الآلاف من الكتب في البلد الذي درس فيه؟ حقًّا من هو الأحمق الذي سيفكر في مثل هذه المتابعة، وقد يضطر إلى تعلم لغة لا يعرفها، ويغرق في بحور من الكتب؟؟ إنَّهُ بحث عن إبرة في كومة من القش بل في بيدر.

لم ينتبه هؤلاء، وربما كان هذا ما يسوغ لهم أمام أنفسهم فكرة السَّرِقة، أن السرقات غالباً ما تكتشف بالمصادفة لا بالمتابعة. فلا أحد يمكن أن يتفرغ لمعرفة من أين سرق هذا ومن أين سرق ذاك، ولكن بالمصادفة، والمصادفات لا حدود لعجائبيتها وغرائبيتها، يكتشف سرقات لم يكن لتخطر في البال أبداً. ولذلك مهما كانت الظنون التي يختفي وراءها السارق لن تصمد أمام المصادفة التي ستفضح أمره. وقد انكشف الكثير من السارقين الذي (بخشوا) آذاننا بحسن أخلاقهم وتنظيراتهم وأرمدوا أعيننا بقاماتهم العملاقة.

تقتضي الأمانة هنا الإشارة إلى أنَّ ظاهرة السَّرِقة هذه ظهرت أول ما ظهرت في أوربا العصور الوسطى وبدايات النهضة إذ سطا العلماء والمفكرون والفلاسفة الأوربيون على التراث العربي سطواً أعمى انكشف كثيرٌ منه في القرن العشرين وما زلنا نكتشف هذه سرقات لم تكن مكتشفة من قبل؛ منها ما حرفي؛ سطو على كتاب بكاملة، على اكتشاف بكاملة، على نصوص مجتزأة من كتب.

## الفريق السابع: لصوص محيرون

هم اللصوص الحرفيون المحيرون، أي الباحثون أَو الكتاب أَو المبدعون القادرون فعلاً على الكتابة والبحث والإبداع ومع ذلك نكتشف لهم سرقات حرفيَّة. الواقع يقول لهم إنهم كتاب وباحثون ومبدعون، والواقع ذاته يكشف لنا عن أنهم سرقوا سرقات حرفيَّة لا يغيرون في النص المسروق حرفاً واحداً أحياناً، أو يغيرون العنوان أَو بضع كلمات... الأمر الذي يضعنا في حيرة جدِّ شديدة. فطالما أنَّ هؤلاء قادرون على الكتابة فلماذا يسرقون وبهذه الطريقة المقززة التي تدعونا إلى الشكِّ في كلِّ تاريخهم وكتاباتهم.

من يسرق بهذه الطريقة الحرفية مع قدرته على الكتابة يضعنا في حيرة شديدة فعلاً فهو:

. إن كان يظنُّ أنه لن يُكْتَشَفَ أمره فإنه سيكون غبيًّا وما عرفت مبدعاً غبيًّا ولا جاز أن يكون المرء مبدعاً وغبيًّا في الوقت ذاته.

ـ وإن كان مطالباً بتقديم مقال أَو بحث أَو غيره ولا وقت عنده للكتابة فاستسهل سرقة نصٍّ كما هو فإنه سيكون إلى الحمق أقرب منه إلى الذكاء، وما استقام في علم أن يكون الأحمق مبدعاً.

. وإن كان يفعل ذلك من أجل زيادة رصيده الإعلامي وكثرة ذكر اسمه في وسائل الإعلام فإنه سيضيع كلَّ رصيده باكتشاف أمره، وسيكون تصرفه تصرف أبلهٍ، وما عرف تاريخ الإبداع أبلهاً مبدعاً.

. وإن كان يفعل ذلك من أجل كسب المال بكثرة النشر فإنه سيكسبه في أغلب الأحيان وربما يصير غنيًّا من وراء ذلك، ولكن ما ينفعه المال كله وهو موضع ازدراء واحتقار.

الحقيقة أني أستصعب أن أعترف أو أستوعب أن يكون المرء قادراً على الكتابة أَو الإبداع ومع ذلك يسرق بهذه الطريقة الشَّنيعة؛ حرفاً بحرف. ولذلك لا أجدُ من تفسير إلا أنه لا يحسن الكتابة أبداً، وإن كشفه نصٌّ أَو أكثر فإنما ذلك كشف لما عرف، وما خفي فهو أعظم، أعني أنَّ كلَّ ما نشر باسمه هو موضع شكٍّ وطعن حَتَّى ولو يكتشف مصدر هذه الكتابات؛ وهل اكتشاف السَّرِقة بالأمر السهل في ظلِّ عالمٍ ينتجُ مئات آلاف النصوص في عشرات آلاف المنشورات في مئات الدُّول؟!

## الفريق الثامن: لصوص حرفيون للجهل

أي اللصوص الحرفيون الجهلة، هم في حقيقة الأمر لصوص فرص واحتياجات. وهم على أنواعٍ:

ـ النَّوع الأول هم أناس وجدوا أنفسهم حملة دكتوراه من دون أن يعرفوا كيف صاروا دكاترة، ومن دون أن يبذلوا أيَّ جهد، ومن دون أن يعرفوا كيف يمكن أن يحصل المرء على الدكتوراه، وهم في الغالبية العظمى من الحالات لا يستحقون في الأصل أن يتابعوا الدراسة للحصول على الدكتوراه.

. النوع الثاني هم أناس وجدوا أنفسهم أساتذة جامعات أَو صاروا أساتذة جامعات من دون أن يكون معهم اللازم من الشَّهادات أَو الكفاءات. وهؤلاء قد يكونون من حملة الدُّكتوراه ما دون ذلك من الشهادات.

ـ النوع الثالث هم أناس وجدوا أنفسهم أَو صاروا في مواضع توجب عليهم أَو تخولهم الإشراف أَو الوصاية على من يقومون بالكتابة في ميدان ما أَو نوع ما من أنواع الكتابة؛ صحافة، مجلات، أبحاث، نشر... وغير ذلك مما يشبهه أَو يندرج تحت إطاره. ولكنهم في الأصل والكفاءة والقدرة لا يستحقون مثل هذه المواضع.

ـ النوع الرابع هم أناس وجدوا أنفسهم صحافيين أَو صاروا صحافيين بدافع رغبة ما ولكن من دون أن يكونوا أكفياء لهذه المهنة، ومن دون أن يمتلكوا الأدوات والوسائل اللازمة ليكون المرء صحافيًّا، ومن دون أن يعرفوا حدود ما يجوز لهم وما يجب عليهم.

. النَّوع الخامس هم أناس يركبهم الغرور وتأكلهم الغيرة ولا يقتنعون بأنهم أقل شأناً من زملاء لهم أكثر منهم كفاءةً وقدرةً، ولا يقتنعون بأنَّ الكتابة؛ أي نوعٍ منها، موهوبة يمتلكها بعض من النَّاس دون الجميع.

الذي يجمع هؤلاء جميعاً أنهم أولاً لا يمتلكون موهبة الكتابة، وهم في مواضع توجب عليهم أن يكونوا من الكتاب، ومطالبون في الوقت ذاته تكون لهم كتابات لتؤكد استحقاقاتهم المواقع التي هم فيها، أَو تثبت أنهم ليسوا متطفلين وتقنع الآخرين بجدارتهم بهذه المواقع التي هم فيها؛ ورطتهم هي ظنُّ النَّاس فيهم أنهم (فهمانون)، عباقرة، مثقفون. والمصيبة العظمى هي أنهم يصلون هم ذاتهم في مرحلة من المراحل إلى الاقتناع بأنهم فعلاً موهوبون وأكفياء

ومبدعون من الطراز الرفيع الأول. ويساعدهم على ذلك وييسره لهم المنافقون الذين يكيلون لهم المدائح (على الطالع والنازل)، ويتفننون في اكتشاف عظمتهم وتفردهم في إبداعاتهم. ولذلك يمكن القول من دون تردد إنَّ هذه الظاهرة لم تبدأ بالظهور والانتشار إلا عندما صار كل من هب ودب يستطيع أن يدعي أنه كاتب لأنَّهُ صار بإمكانه أن يكتب وينشر بعيداً عن شروط الكتابة وأولياتها وأساسياتها لأنَّهُ يوجد من ينشر له من دون أن يحاسبه أَو يكون قادراً على تقويم ما يقدم له.

إذن هؤلاء يسرقون ليصنعوا المظاهر التي تتوافق مع الألقاب التي يحملونها، وتؤكد استحقاقهم هذه الألقاب، أي إنهم يؤمنون في قرارات نفوسهم بأنهم لا يستحقون هذه الألقاب، حَتَّى وإن كان ظاهر شعورهم يبديهم وكأنهم يقتنعون بأنهم أكبر من هذه الألقاب. ولا شكَّ في أنهم يعتمدون على جملة من الادعاءات والمزاعم التي يدافعون بها عن أنفسهم إذا اكتشف أمرهم، أما إذا لم يكتشف فلن يدر أحدٌ بما كان وصار وسيصير. ولذلك لا تعجبوا من أيِّ واحد انفضحت سرقته يحاول الدفاع عن نفسه بادعاءات ومزاعم ربما يكون للأسف مقتنعاً بها، وربما يقتنع الكثيرون بها على الرَّغْم من وضوح السَّرِقة وضوحاً صريحاً جليًّا يفقأ أعين الجاحدين.

## خاتمة

الغريب الغريب هنا هو أنه على الرَّغْم من انفضاح بعض هؤلاء فإنهم يسيرون رافعي الرؤوس وكأنهم يفاخرون بفعالهم، وتكون نشاطاتهم عاديَّة فيكثرون منها، بل المصيبة أنَّ وسائل الإعلام تتهافت عليهم وتكافؤهم على

صريح سرقاتهم بمزيد من النشر لهم، وإجراء اللقاءات والحوارات، وربما تخصيص الزوايا لهم!!!. أفهكذا يكون ردُّ الفعل؟

إنَّهُ لأمر عجيب غريبٌ. وهذا ذاته هو الذي يشجع المترددين على الإقدام بشجاعة وبسالة على السَّرِقة من دون أيِّ وازع أو رادع... بل كيف لا يتشجع على ذلك وهو يرى أن يفعل ذلك يصبح الأكثر شهرة وأهميَّة، وكثير من المنابر تكاد تتوسل إليه أن يكتب فيها.

يجب أن يكون هناك تنسيقٌ شاملٌ بين مختلف وسائل الإعلام، وقوانين وممارسات صارمة في حقِّ هؤلاء اللصوص أقل ما فيها هو الحظر التام على من تثبت عليه السَّرِقة وخاصَّة منها السَّرِقة الحرفيَّة... ولكن هيهات هيهات أن يكون ذلك... سيخرج لنا من بين شقوق الأرض من ينادي بحرية الصحافة والنَّشر... ولتغدو الحريَّة خادمةً للصوص وحاميةً لهم... وما هذه هي الحرية، ولا يجوز أن تكون كذلك.

• • •

# راتب الغوثاني سرق أبحاثي

نشر هذا النَّص في جريدة الأسبوع الأدبي الصادرة عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق في العدد ٩٣٤ ليوم السبت ٢١ شوال ١٤٢٥هـ/ ٤ كانون الأول ٢٠٠٤م تحت عنوان: فضيحة بالمواصفات الكاملة؛ راتب الغوثاني سـرق أبحاثي.

كثيرون اختاروا ويختارون الأسبوع الأدبي لفضح سارقي نصوص غيرهم رُبَّما لأنَّهَا الناطقة باسم اتحاد الكتاب، ورُبَّما لإيمانهم بها أكثر من غيرها، ورُبَّما لاعتقادهم بأنها تصل إلى العدد الأكبر من المثقَّفين.

أيًّا كان السَّبب فإنَّ الخيار موفق، وأجد من الحسن اتِّباع ذلك سنَّةً لمن يكتشف مثل هذه الفضائح.

ولكن ما لا بُدَّ من الإشارة إليه بداية هنا وقبل الدخول في الموضوع هو أنَّ هذا النصَّ أرسل إلى جريدة الثَّورة لأنَّ النص المسروق نشر فيها كما سنبيِّن، ولكن الجريدة تباطأت الجريدة كثيراً في نشر النَّص حَتَّى بدا أنَّها ترفض نشره، وإلاَّ ما معنى أن يتأخر يمرَّ نحو الشهرين من دون نشره؟! الذي بدا أنَّ هو الجريدة لا تريد نشره ولن تنشره، وهذه سابقةٌ خطيرةٌ في عالم الصِّحافة والإعلام، وليست هي الأولى التي تقوم بها الجريدة على الأقلِّ معي أنا.

قوانين الصحافة والإعلام تلزم الجريدة بنشر توضيحي في مكان نشر الموضوع المسروق، ومع ذلك لم تلتزم الجريدة بذلك. ولا بُدَّ من تبيان هذا الأمر لأنَّهُ ليس أمراً عاديًّا. وخاصَّة أنَّ أيِّ جريدة أخرى أَو مجلَّة يمكن أن ترفض ذلك بسهولة من دون أن تلام في رفضها لأنَّ الموضوع ليس مقالاً عاديًّا يخضع لطبيعة الجريدة/ المجلة واهتماماتها وأولويَّاتها. والموضوع يجب أن ينشر ولا يجوز السكوت عنه، فحملت الموضوع إلى جريدة اتِّحاد الكتاب العرب؛ الأسبوع الأدبي، ملاذ الكتاب في مثل هذه الأمور، ولأنَّ رئيس تحريرها الأديب **حسن حميد** ليس من رعيان الصحافة لم يجادل كثيراً في نشرها بعدما تبين بالدليل النَّاصح وضوح السَّرقة التي لا جدال فيها ولا نقاش.

بعد هذا التَّوضيح الذي كان ومازال ضروريًّا لتبيان بعض أبعاد المشكلة يمكننا أن نعود إلى متابعة موضوعنا،ولن نغيِّر فيه شيئاً أبداً، سنورده كما نشر حرفيًّا من دون أيِّ تدخل جديدٍ أَو إضافةٍ أو حذفٍ، ليظلَّ الموضوع كما هو بوصفه وثيقةً اعتمدها الباحث **الغوثاني** في رفع الدعوى القضائيَّة. وفيما يلي بقيَّة النَّص:

من بعد ما رأيت ما رأيت من حملة الدُّكتوراه؛ أعلى الشَّهادات العلميَّة صرت آنف من أن أكون من حملة الدُّكتوراه، بل لم أعد أستغرب الكثير الكثير مما كان يدعو إلى الاستغراب في هذه الدُّنيا. ولذلك لم أفاجئ عندما صرت أكتشف أو أقرأ لغيري فضائح تطال حملة دكتوراه قد سطوا على جهود غيرهم، ومنهم مشهورون بوصفهم أعلاماً كباراً، ولذلك أيضاً لم أفاجئ كثيراً عندما كنت أقرأ للدُّكتور **راتب الغوثاني** مقالاً كتبته أنا ولكن الجديد فيه أن الدُّكتور **الغوثاني** كتب اسمه تحت عنوانه على أنَّه هو صاحب البحث، وهذه جرأةٌ على نبوتها لم تعد غريبة عن ساحاتنا الأدبية والنَّقدية وحَتَّى الفكريَّة.

إن قلتُ إنَّهُ لم يسرق النَّص كلَّه حرفيًّا من الألف إلى الياء أظلم جرأته على السَّرقة، وإن قلت إنَّهُ سرق النَّص كاملاً؛ حرفاً بحرفٍ وكلمةً بكلمةٍ أظلم الأخطاء والأخطاء والشَّنيعة الَّتي شوَّه بها النَّصَّ الأصلَ ودلَّ بذلك على عدم علاقته أبداً بعلم الجمال من جهةٍ، والفلسفة من جهةٍ ثانيةٍ، والأخلاق الَّتي هي سبب هذا التَّعليق من جهةٍ ثالثةٍ.

حَمَلَ النَّصُّ عنوان «المعايشة الجمالية بَيْنَ الذات وطبيعة الأشياء»، واحتلَّ صفحةً كاملةً من ملحق الثَّورة الثَّقافي العدد ٤٣٢ تاريخ ١٢/

٢٠٠٤/١٠م. وقد وقع النَّصُّ في ٢٣٥ سطراً، بمعدل ١٤ كلمة للسَّطر الواحد، أي نحو ٣٢٩٠ كلمة، ويقع على هذا الأساس في نحو عشر صفحات منضدة على الحاسوب بالخط الدَّارج نمطاً ودرجة.

الذي أضافه **الغوثاني** للنَّص الأصليِّ هو أربع فِقْرَاتٍ شبه متكافئةٍ في عدد الأسطر والكلمات يقع مجملها في ١٣٠ كلمة احتوتها ١٧ سطراً. أي ٣,٩ % من عدد الكلمات و٧,٢٣ % من عدد الأسطر. ناهيك فوق ذلك عن ثلاثة تدخلات بكلمةٍ أو كلمتين أُقْحِمَتْ على النَّص في ثلاثة أماكن دلَّت على الطَّلاق بَيْنَه وبَيْنَ علم الجمال والفلسفة، وقد تَمَّت الإشارة إلى هذه التَّدخلات بالدَّوائر على النَّص المسروق[٣].

قبل أيِّ مناقشةٍ، ولن أطيل في ذلك، تجب الإشارة إلى أنَّ هذا النَّص مسروقٌ من ثلاث أبحاثٍ نَشَرْتُها تباعاً في مجلة معلومات منذ أكثر من عشر سنوات على النَّحو التَّالي:

١. مدخل معلوماتي إلى علم الجمال؛ تأطير الجمال معلوماتيًّا . مجلة معلومات . المركز القومي للمعلومات . دمشق . العدد ٨ . أيار ١٩٩٣م.

٢. مدخل معلوماتي إلى علم الجمال؛ تنميط خصائص الجمال . مجلة معلومات . المركز القومي للمعلومات . دمشق . العدد ٩ . حزيران ١٩٩٣م.

٣. مدخل معلوماتي إلى علم الجمال؛ تكوُّن التذوق الجمالي . مجلة معلومات . المركز القومي للمعلومات . دمشق . العدد ١٠ . تموز ١٩٩٣م.

---

[٣] . نقصد بذلك صورة النص المنشور في الجريدة وصورة النَّص الذي تمَّت السرقة عنه، وكلاهما أرفقا مع هذا الموضوع كونهما الدليل على السرقة.

وهي جزءٌ من سلسلة أبحاثٍ متكاملةٍ نُشِرَتْ في المجلَّة ذاتها تباعاً. ولأنَّها في أصلها بحث متكاملٌ فقد قمت بجمعها في كتاب صَدَرَ بدمشق عام ١٩٩٤م تحت عنوان: علم الجمال المعلوماتي؛ نحو نظريَّةٍ جديدةٍ. وهو وإن نَفَدَ من الأسواق فإنَّهُ مودعٌ في مكتبة الأسد. وكذلك أعداد المجلة الَّتي تعذَّر عليها أن أجدها بَيْنَ أكوام كتبي وأرشيفي فإنَّهَا كذلك موجودةٌ في مكتبة الأسد وفي أرشيف المركز القومي للمعلومات. ولذلك أكتفي بإرسال نسخةٍ مصوَّرةٍ عن الصَّفحات المسروقة من الكتاب ولن تكون المطابقة صعبةً أبداً لأنَّ النَّصَّ مسروقٌ حرفيًّا؛ كلمة بكلمة، وفوق ذلك فقد قمت بوضع علامة على النَّصِّ الأصلي في الكتاب، وكذلك فعلت على كامل النَّصِّ المنشور باسم **الغوثاني** وتركت ما أضافه من دون علامة.

قلت إنِّي لن أطيل في النِّقاش لأنَّ مشكلتي تقع في السَّطو الجريء على أبحاثي من شخصٍ لا أدري كيف صنع شهرته بوصفه مختصًّا في علم الجمال وهو لا علاقة له به من خلال ما بدأ على الأقل من إضافاته الَّتي شوَّهت النَّصَّ وأثبتت أنَّه يهرف بما لا يعرف. فالعنوان الذي وضعه هو في الأصل عنوان بحث لي أيضاً نُشر في العدد ٣٥٧ لحزيران ١٩٩٣م من مجلة المعرفة تحت عنوان: «طبيعة الجمال بَيْنَ الذَّات والموضوع»، كما أنَّه المضمون الواضح للبحث الأول من الأبحاث المسروقة الذي حمل عنوان: «تأطير الجمال معلوماتياً»، أي تحديد طبيعة الجمال على ضوء النَّظرية المعلوماتيَّة. ولكنَّهُ استبدل «طبيعة الجمال» بـ«المعايشة الجمالية»، واستبدل «الموضوع» بـ«طبيعة الأشياء». والمختصُّون بعلم الجمال يدركون بالبداهة الفرق بَيْنَ العنوانين والتَّشويه الحاصل أو على الأقل عدم فهم الاصطلاحات وسوء الرَّبط بينها.

أما الفقرة الأولى الَّتي أضافها فهي أسطر المقدِّمة الأولى وتمثِّل نحو ثلث مجمل إضافته، وهي في حقيقتها ليست إضافة لأنَّهَا ليست إلا وصفاً للبحث بأنَّهُ غير تقليدي ولغته غير اللغة الدَّارجة في علم الجمال... وهذا الكلام من وحي النَّصِّ وشبه مجتزأ من مقدمة الكتاب.

أما الفقرة الثَّانية المضافة فهي بيتا شعرٍ جميلين وفيهما من فلسفة الجمال شيءٌ، ولكنِّي لم أجد لهما أيَّ داعٍ في المكان الذي حُشيا فيه وكان المناسبَ لهما مكانٌ آخر بعيدٌ تماماً عن هذا المكان. ورُبَّما كذلك شأن الفقرة الثالثة الَّتي أضافها، وتقع في أربعة أسطر، وهي قول لـ **ماتيس** فحقُّها أن تُدْرَجَ في الاتِّجاه الذَّاتي لا الجدلي، ولكن التَّعليق الذي أضافه من عنده على قول **ماتيس** يُسوِّغ ذلك إلى حدٍّ ما.

أما الفقرة الأخيرة الَّتي أضافها، وتقع في عشرين كلمةٍ، فهي تعليقٌ على شاهدٍ لي، أراد أن يكون فيه ذا روحٍ مرحةٍ ولكنَّهُ لم يفلح، بل إنَّهُ لم يفهم الشَّاهد على الإطلاق وتعامل معه في تعليقه تعامل عاميٍّ قرأ عبارةً ففهمها على قَدْرِ محدود فهمه.

أما النُّقطة الأخيرة الَّتي أودُّ الإشارة إليها فهي أنَّ **الغوثاني**، من باب الذَّكاء المهني، قام بتوليف مقاله من الأبحاث الثَّلاثة الأولى المنشورة في مجلة معلومات المشار إليها قبل قليل، هي الفصول الثلاثة الأولى أيضاً في الكتاب، فاجتزأ من كلٍّ منها محاوره الكبرى اجتزاءً حرفيًّا، ووصلها على التَّتالي من دون أيِّ إضافةٍ ليشكِّل منها مقاله بعنوانه السَّابق، فحذف ما رآه زائداً من وجهة نظره. ووجهة نظري في ذلك أنَّه خشي الافتضاح السَّهل لسببين أولهما أنَّه

إن لم يحذف ما حذف من الاصطلاحات الرياضيَّة والعلاقات والأشكال التَّوضيحيَّة فإنَّ كلَّ من اطلع على البحث ولو من عشر سنوات سيدرك السِّرقة على الفور لأنَّ البحث (بحثي) فريدٌ وجديدٌ في حينها وحَتَّى هذا الوقت، وثانيهما أنَّ البحث هو تطبيقٌ للرِّياضيات على علم الجمال وسيصعب فهمه على غير المختصين في الميدانين معاً، فإن لم يكن مختصًّا في الرياضيات، ناهيك عن عدم اختصاصه في علم الجمال كما ثبت لنا، فإنَّهُ سيظهر في مظهر غير لائق أبداً إذا ما نوقش في الموضوع.

الآن أتذكَّر العناوين الكثيرة الَّتي ناضل الدكتور **الغوثاني** في مناكبها وأبحر تحت أشرعتها في المحاضرات العامة والجرائد والمجلات... الَّتي لم يؤت لي أن أقرأها، وخاصَّةً أنِّي قرأت له في البدايات ما لم يشجِّعني على المتابعة، وكثير منها عناوين كانت تذكِّرني على الفور بموضوعات نشرت لي الجرائد والمجلات المحليَّة والعربيَّة، ولذلك بدأت مع هذه السَّرقة تنتابني الشُّكوك في أصول نشاطات **الغوثاني** وتفرض عليَّ أن أعيد النَّظر فيها من جديدٍ، على الأقلِّ فيما يتعلَّق بصلتها بأبحاثي، وأدعو كلَّ المهتمين والمتابعين إلى إعادة النَّظر في كلِّ ما كتبه **الغوثاني** ونشر له...

قال **ديكارت** في شكِّه المنهجيِّ: «ما الذي يضمن لي أنَّ من يخدعني مرَّةً لن يخدعني مرَّةً أُخْرَى؟!»، وهي عبارة حكيمةٌ محكمةٌ، فما الذي يضمن لي أن هذه هي السَّرقة الوحيدة الَّتي سطرها الدكتور **الغوثاني**؟ وإذا كان قد فعل ذلك وهو على ما هو عليه من شهرةٍ ومكانة فكيف يمكن أن يكون عليه الأمر قبل

ذلك؟ وبما ارتقى واشتهر؟ أليس في ذلك ما يدعو إلى التَّساؤل، ويوجب علينا إعادة النَّظر؟؟؟

من تجارب سابقةٍ للصوص الأدب والفكر... تبيَّنَ لنا أَنَّهُم لا يتوبون ولا يرعوون ولا يبالون بما قال ويقول عنهم الآخرون من ألفاظٍ وصفاتٍ وعباراتٍ... تفرض على أيِّ ذي عقلٍ أن يحتجب عن النَّاس، ولكِنَّهُم مع ذلك يتابعون أنشطتهم وممارسة هواياتهم في السَّطو والسَّرقة، والسَّير بعجرفة وقنزعةٍ وكأَنَّهُم يعدُّون سرقتهم فضيلةً ويفتخرون بذلك... ويساعدهم في ذلك أنَّ كثيراً من المشرفين على النَّشر لا يتابعون ولا يعرفون ما يدور في فضاءات وسائل الإعلام من فضائح تمسُّ اللصوص وما يفعله اللصوص... ورُبَّما يعرف بعضهم ذلك ويريدون أن يكافئوا اللصوص على جرأتهم فينشرون لهم في الصُّحف والمجلات ودور النشر، ويستكتبونهم ويستقدمونهم للمحاضرات العامَّة والنَّدوات... فكم أنت مزعجٌ يا زماني!! ورحم الله **المعري** الذي اعتكف واحتجب عن النَّاس لأنَّ **الشريف الرَّضي** أخرجه من مجلسه على الرَّغْم من أنَّه هو الذي وجه الصَّفعة القويَّة لصاحب المجلس وليس العكس.

ولذلك كلِّه فإنِّي لن أطالب الدكتور **راتب الغوثاني** بالاعتذار لا العلني الواضح الصَّريح ولا الضِّمني أَو السِّري، ولا في مكان نشر المقال، والمقالات الأُخْرى إذا وجدت، ولا في مكانٍ آخر لأنَّ من يسرق نصًّا لكاتبٍ معاصرٍ له، ويعيش في محافظته لا يمكن أن يؤتمن أو يحسن الظنَّ في أنَّه لن يعود إلى ذلك فيما سيظن أنَّه لن يكتشف... وإنَّما أطلب من ذوي الأمر والشَّأن اتِّخاذ التَّدابير اللازمة والكافية للحدِّ من ظاهرة السَّرقة هذه إلى أبعد حدٍّ ممكن، وأرجو ألا ينتظر مني أن أرفع دعوى بموجب حقوق المؤلِّف لأَنِّي يُمِضُّني ذلك وأظنه يُمِضُّ

غـيري أيضـاً فلمـاذا لا تقـوم المؤسَّسـات المعنيـة بتـولِّي مثـل هـذه الأمـور ولـتكن الغرامات لها إذا شاءت.

• • •

# محاولة دنيئة وبمواصفات ناقصة

# للتشهير بشخصي وإبداعي

رد

الدكتور راتب الغوثاني

**نشـر هـذا الـرد في جريـدة الأسـبوع الأدبـي الصادرة بدمشق عن اتحاد الكتاب العرب، وهي الجريدة التي نشرت فيها فضيحة الغوثاني، في العـدد ٩٣٩ تـاريخ ٢٠٠٥/١/٨م. ونعيـد نشـر الرد كما هو حـــرفيًّا من دون أيِّ تدخـــــــل.**

**استهلال**

ما كان يخطر ببالي إطلاقاً، أن أتدخل في الحوار الدائر بين الكاتب الدكتور **عزت السيد أحمد** والكاتب الدكتور **راتب الغوثاني** حول ما أراد الدكتور **عزت** قوله "أن الغوثاني سرق أبحاثي"، ورد **الغوثاني** بأنه "اقتبس جزءاً من أبحاثه كان بحاجة إليه، وقد أشار إلى أنه اعتمد على هذه الأبحاث في استهلال كتاب له صدر مؤخراً، قلت ما كان يخطر ببالي أن أتدخل، إلا أن قولة (**الغوثاني**) الطائشة بأن (رئاسة التحرير قامت بتضامن أعمى مع مترجم معد هو **عزت السيد أحمد**) جعلني أقول له:

هذا كلام عيب، ولا يجوز من باحث يمتلك أقل الاحترام أن يقوله، فلو كانت رئاسة التحرير عمياء لما نشرت مقالة الدكتور عزت ,وها هي الآن تنشر رده. ولأن قولته الطائشة لا يناسبها مني سوى كلمة (عيب)، فإنَّني أتوقف عن قول الكثير مما هو لدي، لأرى انديا حات الحوار. وعلى الدكتور **الغوثاني** أن يدرك أننا منبر للنشر نعرف جيداً أصول النشر ومواصفاته وأننا لا نغلّب سوى كفة الحق.

بقي شيء هو أننا سننشر مقالة الدكتور **الغوثاني** كاملة حتّى بأغلاطها الإملائية والنحوية والأسلوبية.. وأقواسها التهكمية مخافة أن ننحي شيئاً من جمالها، ولن نقول له إن الدكتور **عزت السيد أحمد** لا علاقة له بالترجمة كي لا نفسر مقالته.

**التحرير**

الفاضل السيد رئيس تحرير الأسبوع الأدبي الغراء.

تحية وتقدير وبعد:

نودعكم ردنا على ما كتبه بحقنا المترجم "السيد" **عزت السيد أحمد** في إطار مقالته التي نشرتها صحيفتكم في العدد ٩٣٤ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٤ والتي جاءت بعنوان مدوي "فضيحة بالمواصفات الكاملة" ـ **راتب الغوثاني** سرق أبحاثي.

سيدي الكريم:

كان يمكن أن أكتفي بالإشارة للعودة إلى كتابنا . المعايشة الجمالية . الصادر عن دار الينابيع بدمشق في مطلع هذا العام وإلى الصفحة ٥٩ تحديداً.. وينتهي الأمر بدحض هذا الهراء وهذا الدس ولتتوضح حقيقة هذا الحقد المبيت على نجاحنا وعلى زيف ما رمى إليه "السيد الفاضل" كاتب المقال حيث ستجدون ويجد هو ويجد كل من راعه هذا السم الزعاف على النجاح والناجحين، أن اسم هذا السيد يتصدر قائمة المراجع مع الإشارة إلى مترجماته المذكورة في مجلة معلومات.

على كل أمل أن يسامحني كل من يقرأ هذه الكلمات لتدني جودتها الجمالية لأنني والله أكتب وأنا في حالة من القرف ومن الغثيان فلا تتوقعوا معهما تعبيراً بمواصفات كاملة للجمال.

سيدي الكريم:

سأحرص على أن تكون كلماتي متوازنة، جميلة وراقية رغم أنني وبعد قراءة العنوان المذكور، وما جاء في متن النص للسيد "النبيل" المترجم المذكور لا أنكر أنني امتلأت دخاناً، هباباً، فحماً ورذاذ رصاص.

وأتساءل: يا إلهي لماذا كل هذا الحقد المبيَّت ولماذا كل هذا الكره وهذا الحسد وهذه العدوانية غير المبررة ولماذا كل هذا القبح وكل هذه البذاءة جاءت مجتمعة في شخص لا أعرفه ولم ألتقيه ولا يعرفني ولم يقرأني.

يا إلهي ماذا دهانا نحن من نكتب ومن نبدع ومن نرسم ومن نبحث.. لماذا امتلأنا بهذا الكم في السواد وبذلك الركام في أنقاض الحقد والعدوان والحسد والقبح والرماديات.

نعم يا لطعم الملح في فمي كم كان مُعذباً وأنا أقرأ كلمات "السيد" المترجم كاتب المقالة" الجميلة" في حقنا.

يا إلهي كم عذبتني فكرة الرقي المفقود والسمو المفقود والحُلم المفقود كيف لنا ونحن الفقراء إلى الحلم، إلى التسامح، إلى الحوار، إلى الجمال.. كيف لنا أن نعلِّم بأدبنا وبفكرنا وأبحاثنا وفننا، إنها معادلة صعبة، إنها أزمة أخلاق وأزمة فكر وأزمة ذوق وأزمة جمال.

حقاً لم أكن قادراً على قراءة الكلمات المتناثرة غضباً، حقداً وكذباً والمتشظية كرهاً والمتفرقعة بذاءة.. يا إلهي تحول عقلي حجر صوان من قذارة بكم كبير متوفرة في كائن" بشري" صغير. يا لرب الكائنات كم تخلفنا وتخلفت أدوات تعبيرنا وأساليب حوارنا.. نعم إنني وبعد قراءة ما كتبه "السيد" المترجم المذكور أنعي إليكم قيَّم الجمال والرقي والسمو والتحضر والإنسانية وأنعي الزمالة والاحترام.

لا علينا.. سنعود إلى صلب الموضوع . موضوع سرقتي "لأبحاث" السيد المذكور "الأبحاث الفذة التي تضمنت نظرياته في علم الجمال المعلوماتي".

يا أخي..

عن أية أبحاث يتحدث هذا "الإنسان" وعن أية سرقة يشير هذا "الأخ" ولماذا هذا الصراخ طلباً لإنصاف "عبقريته".. ومن ماذا..؟

يا أخي ألم يكتب "السيد" المذكور وبأم قلمه في متن مقالته "الجميلة" أن هذه "الأبحاث . أبحاثه" منشورة تباعاً في خمس أعداد في مجلة معلومات وهي من إعداده.

وهل مجلة معلومات مطبوعة متخصصة ومحكمة ومختصة في نشر الأبحاث الحادة والتخصصية أم أنها مجلة تنشر المقالات الصغيرة الحجم وغير الاختصاصية والأكاديمية والمترجمة والمعدة إعداداً.

إذاً" السيد" المذكور يتحدث لا عن "أبحاث مسروقة" بل يجب أن يتحدث عن "مقالات مسروقة "هذا أولاً وثانياً أين هي مراجعه في ما أعده من كلمات ومقاطع أم أنه هو جهبذ علم الجمال المعلوماتي.

ومن هنا نبدأ.. من "مقالات مُعدة صغيرة" لا من أبحاث أكاديمية معمقة نعم لقد فات" الفاضل" أن يذكر نقطة هامة وحاسمة في الموضوع وهي أن /"أبحاثه" المقالات الصغيرة /المنشورة له والتي أشار إليها في نصه "النزيه" في مجلة معلومات ما هي إلا ترجمات صغيرة لموضوعات مقالية لمؤلفين أجانب قام بإعدادها دون نزاهة.

. إذاً "الأبحاث المسروقة" للسيد "المحترم" ما هي إلا مقالات صغيرة ترجمها ونشرها في المجلة المذكورة بصفته مُعدلها لا أكثر.

ـ إذاً الموضوع بدأ يتغير.. لماذا لم يذكر "السيد الفاضل" صراحة في موضوعه عنا أنه يتحدث عن مقالات صغيرة مترجمة ومُعدة لماذا انتحل هذا

"الفاضل" صفة باحث مفجوع بسرقة "أبحاثه ودراساته وابتكاراته". وهو لا يعد إلا معداً غير جاد.

ـ إذاً.. إذا كانت هذه المقالات المترجمة لهذا "الفاضل" منشورة في مجلة صغيرة الحجم وغير متخصصة فهل سيزيد عدد صفحاتها مجتمعة عن عشرة صفحات أو أكثر بقليل. إذاً وحسب الادعاء بالسرقة فنحن سرقنا عشرة صفحات هذا إذا أخذناها بالكامل. "نرفق نصاً لأحدها يقع في ثلاث صفحات".

. إذاً وبمقارنة مع البحث الأصلي الذي كتبناه وهو محور الخلاف وهو يأتي في ستين صفحة.. فنحن إذاً سرقنا خمسة عشرة صفحة من ما مقداره ستون صفحة.

لا علينا.. أين الحقيقة؟.

الحقيقة هي أننا بالفعل إطلعنا في حينه أي في عام ١٩٩٤م على مجموع المقالات التي ترجمها وأعدها المترجم السيد عزت السيد أحمد والتي نشرتها له مجلة معلومات في أعدادها ٨ . ٩ . ١٠ . ١١ . ١٢ لعام ١٩٩٣ . ١٩٩٤ م. نعم وأعجتنا فكرة وأفكار المؤلف الأصلي لهذه المقالات فاقتبسنا لضرورة البحث ما احتجنا له لبناء ومعالجة بحثنا المذكور. وهذا الاقتباس موثق في مراجع وإحالات البحث الذي بدوره موثق ومنشور، في متن كتاب لنا صدر في مطلع هذا العام تحت عنوان "المعايشة الجمالية) "اكتشاف اللاشيء . اللحظة والدافع) ونرفق نسخة من هذا الكتاب للاطلاع والاثبات والمقارنة وكذا ليطلع السيد المعد والمترجم **عزت أحمد** ليبحث في متنه عن ما هو ضائع ومفقود من أفكاره "الخلاقة" ربما والمعدة والمؤلفة من نصوص إبداعية لغيره.

وللقارىء الكريم أُدون الحاشية الموثقة بهذا الخصوص . بخصوص اقتباسنا لبعض المقاطع والمصطلحات من مُترجمات السيد المذكور كتبت بالحرف: "اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة وخصوصاً في جزئها الأول بشكل كبير على مجموعة المقالات المترجمة من قبل السيد عزت السيد أحمد والمنشورة في أعداد مجلة المعلومات السورية الاعداد ٨ . ٩ . ١٠ . ١١ . ١٢ العام ١٩٩٤م حتّى أننا أبقينا على بعض العناوين الفرعية والتعابير دون تحريف".

ـ إذاً سيدي رئيس التحرير.. أين هي هذه السرقة التي تعرض لها المعد والمترجم المذكور إذا كنا أشرنا بوضوح وشفافية إلى الاقتباس في المقالات المترجمة له. وأين هي هذه الأبحاث التي "سرقناها" للسيد المترجم..؟ إذا كان ما نشره مقالات صغيرة في حدود صفحتين أو ثلاثة للمقالة الواحدة ومعدة بشكل عشوائي.

لذلك ومع العتب الشديد نتساءل لماذا هذا التضامن الأعمى من قبل رئاسة تحرير الأسبوع الأدبي الغراء مع مترجم مُعد لم تُثبت دعواه.. أم أن هناك ما لا أعرفه.

وهل في عدم نشر المراجع في مختصر للبحث نشرته الثورة الثقافي لضيق المكان سبباً للبذاءة والقذف بحق شخصي وكرامتي وإبداعي وأنا الذي أحفظ حق كل من أخذ عنه ولو كلمة شفهية ..أم أنها ضريبة النجاح.

في الختام: أتساءل لماذا لم تؤثر في السيد المترجم المعد "مبدع" هذه المقالة البذيئة بحقنا وهذا المترجم المفجوع بسرقة "أبحاثه" المعدة لماذا لم تؤثر فيه طول سنوات البحث على حد زعمه في الجمال. لماذا لم يتحول هذا المترجم إلى إنسان نلمسه في" حُلمه" وفي خيارات قوله.

السبب بات غير معقد الفهم.. السبب هو أن "السيد" المذكور بقي طول كل هذه السنين ليس أكثر من مترجم مهني ولم يستطع التحول نحو تمثل ما يترجمه من كلمات وأفكار وما يُعده من حكايا.

ودليل ذلك أنه إلى الآن لا يهمه الفرق بين المقالة المترجمة والمعدة والبحث وهو الذي كتب بالحرف: "يجب الإشارة إلى أن هذا النص مسروق من ثلاث "أبحاث" نشرتها في مجلة معلومات" طبعاً لا أشير هنا إلى تجرد المترجم عن أخلاقيات الباحث وعن الحُلم والرقي.

بعد كل هذا.. هل يمكن لهذا "النيبل" أن يبني إسماً على حطام إسمي وكرامتي هل تسمحون بذلك.

• • •

## رد على رد

# بالثُلث

# راتب الغوثاني سرق الحاتي

لم ينشر هذا الرد بسبب تداعيات الدَّعوى الـتي رفعهـا الـدكتور الغوثـاني علـى صـاحب الحـقِّ وعلى جريدة الأسبوع الأدبي والمسؤولين عليها. ولذلك لن أضيف شـيئاً أبـداً إلى هـذا الـردَّ ولـن أعدِّل فيها شـيئاً، وسـأترك أمـر التعليـق علـى الدعوى إلى الموضوع التالي بعد هـــــــذه الرد.

السَّيد الدُّكتور **راتب الغوثاني** عندما أخبرني غير واحدٍ أنَّك مستاءٌ من تأخر نشر ردِّك رجوت الأستاذ **حسن حميد** رئيس تحرير الأسبوع الأدبي أن يسرع في نشر ردِّك حَتَّى لا تأخذك الظُّنون بعيداً، وأخبرني أنَّهُ لا يرفض ذلك ولا يعترض عليه وأن من حقك أن تردَّ ويُنْشَرَ ردُّك، ولم يفعل كما يفعل «رعيان الصحافة» الذين تحكمهم عقلية الرعيان؛ تسبيحهم تقديسهم: خذ البقر هات البقر، مع احترامي للرعيان.

ولكن للحقِّ فقد قلت له كما قلت لمن نَقَلَ إليَّ استياءك:

ليس من مصلحته الرَّدُّ لأسبابٍ ثلاثةٍ على الأقلِّ:

**أولاً**: لأنِّي لا يمكن إلا أن أردَّ وأعزِّز الإدانة بمزيدٍ من الأدلَّة.

**ثانياً**: لأنَّهُ مدانٌ لا متهمٌ والأدلة قاطعةٌ لا لبس فيها.

**ثالثاً**: لأنَّهُ مهما فعل لن يستطيع تبرئة نفسه وهو غير بريءٍ بحالٍ من الأحوال.

**رابعاً**: لأنَّهُ سيكرِّسُ إدانة نفسه ويثبت السَّرقة.

**خامساً**: لأنَّهُ سينشر فضيحته في حين يحاول أن يداريها.

**سادساً**: لأنَّهُ سيزيد الطِّين بِلَّةً ويسيءُ لنفسه بردٍّ هشٍّ متهافتٍ.

عندما فضحت سرقتك يا دكتور إنَّما فعلتُ واجبي الأخلاقيَّ والمهنيَّ الشَّخصيَّ ولم يَجُزْ بحالٍ من الأحوال أن أكتشف سرقة امرئٍ وأسكت عنها فكيف أسكت عمن يسرقني؟! والله لا يطاق ذلك في عقلٍ ولا يوزن في ميزانٍ. أمَّا أن تحاول الدِّفاع عن نفسك فهو واجبك إن كنت على حقٍّ ولكن أن تردَّ

على ما لا يردَّ وتبرئ نفسك من إدانةٍ دامغةٍ لا علاج لها ولا دواء فهذا أيضاً ما لا يطاق في عقلٍ ولا يوزن في ميزانٍ. ولكنَّك فَضَّلت أن تركب الصَّعب ووقعت فيما خشيتُ عليك منه؛ أن تأخذك في نفسك الظُّنون، وأن تعرِّضَ نفسك لردِّي عليك. فقد ظننت نفسك العالم الجهبذ الممدد، والفرد الفريد الصَّمد الذي يتآمر عليه المتآمرون ويحقد عليه الحاقدون... وكِلا الاعتقادين محض وهمٍ.

عَلَّمتني أمِّي وأدَّبتني بالحكمة والمثل، كانت تقول لي: «صاحب الحقِّ سلطانٌ». وكذلك قولها: «كن مع الحقِّ ولا تخش أحداً». وكذلك: «امش (عِدِل) يحتار عدوك فيك»... كنت صغيراً... صغيراً جدًّا، عندما زرعت في نفسي وضميري هذه الحكم وَسَقَّتْهَا وَرَعَتْهَا وَنَمَّتْهَا، حَتَّى صارت جزءاً من نُسغي.

سأنطلق في ردِّي من هذه الحقيقة المقرَّرة عندي، والَّتي يعرفها أصدقائي فيَّ.

أنا يا عزيزي صاحب حقٍّ مؤيَّدٍ بالأدلَّة السَّاطعة النَّاصعة الممتنعة على الدَّحض والتَّكذيب معاً وفرادى. وعندما كتبت أنَّك سطوت على أبحاثي ومقالاتي لم أتجنَّ عليك مطلقاً، وما ذكرته في تبياني حادثة السَّرقة صحيحٌ مئة في المئة، وأُذَكِّرُ به بوجازةٍ صغيرة، قلتُ:

«حَمَلَ النَّص بعد السَّرقة عنوان «المعايشة الجمالية بَيْنَ الذَّات وطبيعة الأشياء»، واحتل صفحةً كاملةً من ملحق الثَّورة الثَّقافي العدد ٤٣٢ تاريخ ١٢/ ١٠/٢٠٠٤م. وقد وقع النَّص في ٢٣٥ سطراً، بمعدل ١٤ كلمة للسَّطر الواحد، أي نحو ٣٢٩٠ كلمة، ويقع على هذا الأساس في نحو عشر صفحات منضدة على الحاسوب بالخط الدَّارج نمطاً ودرجة. الذي أضافه **الغوثاني** للنص الأصلي

هو أربع فقرات شبه متكافئة في عدد الأسطر والكلمات يقع مجملها في ١٣٠ كلمة احتوتها ١٧ سطراً. أي ٣,٩ % من عدد الكلمات و٧,٢٣ % من عدد الأسطر. ناهيك فوق ذلك عن ثلاثة تدخلات بكلمة أو كلمتين أقحمت على النص في ثلاثة أماكن دلَّت على الطلاق بَيْنَه وبين علم الجمال والفلسفة، وقد تَمَّت الإشارة إلى هذه التَّدخلات بالدَّوائر على النَّص المسروق».

هذا الكلام دقيق مئة في المئة ليس فيه أيَّ تجنٍّ أو ادعاءٍ أو زعمٍ، ولمن لم يقتنع أنَّ يرجع إلى نصوصي المنشورة المشار إليها، وإلى نصِّك أقصد نصي أيضاً المنشور باسمك في ملحق الثَّورة الثَّقافي من دون أيِّ إشارة إلى أبحاثي أو مقالاتي.

إذن، وبالدَّرجة الأولى، مهما كانت مكانتك وقيمتك وطولك وعرضك، ومهما كانت مكانتي وقيمتي وطولي وعرضي، ومهما كانت قيمة الأبحاث المسروقة، ومهما كان مصدرها ومهما كان دوري فيها... فأنت سارقٌ من غير شكٍّ أبداً، ولا تستطيع أنت ولا أبرع محامٍ أن يدحض ذلك أو يعطيك صكَّ براءةٍ... وأيُّ تبرئة لك هي تزويرٌ جديدٌ مهما كانت تسويغاتك وذرائعك ودوافعك في السَّرقة.

بعد تبيان هذه الحقيقة أناقش ما جاء في ردِّك بل ما هو من الضَّروري منه لأنَّهُ مناقشته كلَّه أمرٌ سيطول بنا.

بداية أُبَيِّنُ لك أنِّي رجعت إلى كتابك الَّذي أشرت إليه، واطلعت غير مضطرٍ على ما ينبغي الاطلاع عليه. لن أناقش ما في هذا الكتاب لأَنَّهُ لا يعنيني على الأقلِّ ورُبَّما على الأكثر، إلا فيما يخص علاقة الكتاب بموضوع حديثنا.

الفصل الأول من الكتاب، وَتَذَكَّر أنَّه الفصل الأول، هو نصِّي المسروق الَّذي أعيد نشره في جريدة الثورة. وهذا الفصل للتَّوضيح، وهو الفصل الأول كما أشرنا، هو الفصل الوحيد في النَّظرية الجماليَّة أو الفكر الجمالي، بينما الفصول الأُخْرَى كلها على مدار الكتاب هي قراءاتٌ في معارض فنية؛ قراءات ناقد فني.

في هذا الكتاب، وفي الصفحة ٥٩ الموجود صورة لها في ردِّك المنشور في العدد ٩٣٩ من الأسبوع الأدبي، ذكرتَ قولكَ الَّذي أوردته في ردِّك وأعيد ذكره بالحرف: «اعتمدنا في إعداد هذه الدِّراسة بشكلٍ كبيرٍ على مجموعة المقالات المترجمة الَّتي أعدها السيد عزت السيد أحمد والمنشورة في مجلة المعلومات السورية الأعداد ٨.٩.١٠.١١.١٢ العام ١٩٩٤». هذا الكلام ذكر في الكتاب ولم يذكر في ملحق الثَّورة الثقافي الَّذي خلا من أيِّ إشارة إلى اسمي.

تعال نعرض هذا القول على كلِّ من يتكلَّم اللغة العربيَّة في العالم كلِّه ولنسأله: ماذا تعني هذه العبارة؟

إذا وجد واحدٌ فَقَطْ، فيه عقلٌ طبعاً، يقول إنَّها تعني أو تجيز سرقة نصٍّ سرقةً حرفيَّةً أو حَتَّى بتعديلٍ طفيفٍ، أو حَتَّى بإضافة بضع أسطر أو كلمات، أو حَتَّى أكثر من ذلك... فإنِّي سأسامحك من كلِّ قلبي على الرَّغْمِ من أنَّ الخطأ يظلُّ خطأً حَتَّى ولو قام به كلُّ الناس لا بعضهم ولا أكثرهم، قياساً على قولهم: الحرام حرامٌ ولو فعله كلُّ الأنام. ولذلك حَتَّى ولو وقف كلُّ الناس وراءك في أنَّ هذه العبارة تبرئ ساحتك أو ترفع عنك جرم السَّرقة فإنَّهُم سيكونون على خطأٍ، فنحن أمام منطقٍ وبداهاتٍ فوق المواقف والآراء.

سأفترضُ الآن تجاوزاً أنَّك أوردت أيضاً هذه العبارة في ملحق الثَّورة، أو أنَّ ملحق الثَّورة لم يحذفها كما تقول أَو تزعم. فهل سيغيِّرُ ذلك في الأمر شيئاً؟ أبداً ستظلُّ الإدانة هي ذاتها بالقوَّة ذاتها. بل سيضاف إليها شيءٌ من الرِّيبة بسبب إعلانك أنت نفسك عن السَّرقة وموضعها، وظنك في الوقت ذاته أنَّك لا تسرق!!! أمر لا شكَّ عجيبٌ. بل الأكثر إدهاشاً والذي يثير الريبة حقًّا هو تعليقك أنت ذاتك عن نفسك بقولك: «فنحن إذن سرقنا (خمسة) عشرة صفحة من ما مقداره ستون صفحة»!! أمر لا شكَّ مدهشٌ!! فكلامك يعني أنَّ من حقِّ الكاتب أن يسرق خمس عشرة صفحة مقابل كلِّ خمسٍ وأربعين صفحة يكتبها. يسمح لنا هذا أن نستنتج أنَّ كتابك الذي بلغ أربعمئة صفحة فيه مئة صفحة مسروقة، لأنَّ النِّسبة المسوح بها من السَّرقة وفق قوانينك هي ٢٥%. أليس هذا مضحكاً؟! من ذا الذي قال لك إنَّك إذا سرقت قليلاً من كتاب كبيرٍ لم يؤاخذك أحد؟ ومن قال لك إنك إن ألَّفت كتاباً كبيراً كان من حقِّك أن تسرق بضع صفحات وتضيفها إليه؟ هذا كلام أربأ بمثقَّفٍ أن يطرحه أَو يقتنع به أَو يفكر فيه.

أما النُّقطة الأخرى التي توجب عليَّ الوقوف عندها توضيحاً ودرءاً للشُّبهات فهي إلحاحك غير العادي على أني مترجمٌ، وعلى أنِّي أعددت نصِّي إعداداً. وقد جاء هذا الإلحاح بكثيرٍ من الصِّيغ والعبارات في كثيرٍ من مواضع الرَّدِّ. وأُقدِّم توضيحي من خلال النِّقاط التَّالية:

**أولاً**: في البداية أرفع لبس المقال والبحث. موضوعاتي المنشورة أولاً في مجلة معلومات ثمَّ هي ذاتها كانت كتابنا: علم الجمال المعلوماتي، الذي نُشر في السنة التَّالية أي سنة ١٩٩٤م، هي بحثٌ أصيلٌ لم أجد أحداً سبقني إليه في العالم كلِّه

لا في العالم العربيِّ وحده. هو ادِّعاءٌ منِّي وعلى من كان عنده خلاف ذلك أن يكذبني. وهذا الموضوع وإن لم يأخذ حقَّه من العناية النَّقديَّة والإعلاميَّة فهذا أمرٌ لا يقلِّلُ من قيمته ولا أهميته، وهذا التَّقصير له أسبابه، ولكن مهما كانت الأسباب والنَّتائج فليس ثَمَّةَ ما يحزنني فيها.

**ثانياً**: الذي غرَّك أَو أوقعك في اللبس، وليس ثَمَّةَ ما يعذرك في ذلك، هو أنَّ هيئة تحرير المجلة آثرت أن تكتب تحت العنوان: (إعداد عزت السيد أحمد)، وتحسُّباً منِّي للخطأ في الفهم نَبَّهْتُ مديرة/رئيسة التَّحرير حينها إلى ذلك منذ العدد الأول، ولكنَّها لم تستطع أن تميِّزَ أو تفهم الفرق بَيْنَ وجود كلمة إعداد وعدم وجودها، فكرَّرت الخطأ في العدد التَّالي فنبهتها ثانيةً، ودار نقاشٌ طويلٌ على الهاتف لتعذُّر اللقاء بل صعوبته البالغة، ولكنَّها كما بدا لي في العدد التَّالي لم تفهم شيئاً من النِّقاش الطَّويل الذي دار بيننا، ونبهتها أيضاً في العدد الثالث وأيضاً دار نقاشٌ طويلٌ... ولكن ماذا تقول لمن لم يفهم من المعقول إلا صحن الفول؟؟!!

**ثالثاً**: سأفترض أن كلمة إعداد التي فَرَضَهَا على اسمي من لا علاقة له بالنَّشر ولا الإعلام هي صحيحة فبأيِّ قانونٍ علميٍّ استطعت أن تستنتج أنِّي ترجمتها أَو سرقتها كما تدعي. ألم تدر أنَّك بذلك وضعت نفسك أمام المساءلة القانونيَّة بتهمة السَّب العلني، وما أكثر ما حشدت وحشوت في ردِّك من السَّبِّ والإساءات والشَّتائم التي ربأت بنفسي عن أن أقولها في حقك وأنا صاحب الحقِّ وأنت المدان. وأربأ بنفسي عن أن أردَّها لك ولا أكون مداناً لأنَّك البادئ والعين بالعين والسِّن بالسِّن... فمن ذا الذي يحقُّ له أن يزجر الآخر ويقول له: عيب؟

**رابعاً**: سأتساهل معك وأفترض أنَّ بحثي مترجمٌ. فهل ثَمَّةَ من قال لك بأنَّ النُّصوص المترجمة ملكٌ مشاعٌ يحقُّ لكلِّ النَّاس أَو لبعضهم السَّطو عليه من دون حسابٍ؟ إن قال لك ذلك أحدٌ فقد خدعك وانخدعت بما لا يجوز أن يخدع به فطن أَو شبهه. وإن اعتقدت ذلك بمحض اجتهادك فقد اعتقدت باطلاً.

وحَتَّى لا نعود إلى التَّرجمة ثانيةً أُبَيِّنُ باختصارٍ أني لا علاقة لي بالتَّرجمة ولا يعرفني أحدٌ مترجماً ومن يعرفني يعرف أنِّي لا علاقة لي بالتَّرجمة. ومع إتقاني أكثر من لغةٍ أكره أن أقرأ بغير العربيَّة، ولا أتعامل بغير العربيَّة قراءة وكتابة ومخاطبة واستماعاً؛ كلاًّ وأبعاضاً، إلا مضطراً. ولن أطيل في ذلك لأنَّ الحديث فيه يطول ويخرجنا عن موضوعنا. ولكن لا بدَّ أن أبدي شديد استغرابي ودهشتي من إصرارك الشَّديد الملحِّ على تسميتي بالمترجم على الرَّغْمِ من ظهور ما يشير إلى غير ذلك في تعليقي على سرقتك. وعلى الرَّغْمِ من عدم وجود ما يشير في أبحاثي إلى أني مترجمٌ.

**خامساً**: سأتساهل أكثر أيضاً وأفترض، كما زعمت وحاولت أن توحي، بل كما اتَّهمتني علناً وبوضوح أني سرقت البحث عن مراجع أجنبيَّة كما تقول، وهذا اتهام وتشهير يعرضك للمساءلة القانونيَّة. وسأفترض أنَّ كلَّ النَّاس تعرف أنِّي سرقت البحث، وسأفترض أيضاً لتغطية الاحتمالات، أن لا أحد يدري أنِّي سرقته. ووفق هذه الاحتمالات أو غيرها مما لم يخطر في بالنا، فهل يجيز لك ذلك أن تسرقه وتضع اسمك عليه كما فعلت؟ وهل يعفيك ذلك من المسؤولية؟!

أن يسرق اللص مالاً حراماً ليس شرفاً له ولا هو حقٌّ له بأيِّ حالٍ من الأحوال. وأن يسرق اللصُّ لصاً ليس شرفاً ولا مفخرةً ولا بطولةً... وإذا ما تركنا ذلك كلَّه جانباً فقد كان من المفترض أن تضع احتمالياً أنِّي لو كنت سارقاً كما

اتهمتني، وعرضت نفسك بذلك للمساءلة القانونية، فهل كنت سأمتلك من الجرأة ما يكفي لفضح سرقتك؟ يفترض أن أسكت خشية من فضح سرقتي... ألم يقولوا: إذا اختلف اللصوص ظهر المسروق؟

**سادساً**: في سياق الفكرة ذاتها، في كلِّ حديث عني يبدو أنَّك لا تعرفني أبداً أبداً، ولا تعرف عني سوى أنِّ لي هذه المقالات التي سطوت عليها، وربما في هذا ما يكشف عن سبب جرأتك في السطو عليها. أنا لست طالب شهرةٍ ولا الشُّهرة تعنيني كثيراً ولذلك لا أفعل ما يفعله طلاب الشُّهرة. أنا صاحب مشروعٍ فكريٍّ هو الذي يعنيني ويشغلني ويأخذ وقتي، ولكن مع ذلك يدهشني يا عزيزي أن لا تعرفني مع كثرة ما ينشر لي على الأقلِّ في الدَّوريات والجرائد السُّورية منذ أكثر من خمسة عشر عاماً على الأقلِّ، لأنِّي لا أستطيع أن أتقبل أَو أتخيل مثقَّفاً أو كاتباً لا يقرأ على الأقل عناوين جرائد بلده والمجلات الثَّقافيَّة والفكريَّة في بلده. ولن أطيل في ذلك أكثر.

الحقيقة أنَّ كلامك كلَّه في ردِّك منقوضٌ مردودٌ عليه وقد حاولت بصدقٍ أن ألتمس لك ما أحمده لك أَو أوافقك عليه فلم أستطع... لقد شعرت أكثر من مَرَّةٍ أنِّي أجهز على ميت فاستأت من نفسي... فمعذرةً يا عزيزي معذرةً. ومع ذلك ثَمَّةَ الكثير من النِّقاط التي تغريني بالتَّعليق وتوجب عليَّ التَّعليق عليها، ولكِنِّي أقف باختصار عند القليل منها:

**أولاً**: كرَّرت غير مرَّةٍ أنَّ أبحاثي مقالاتٌ صغيرةٌ وليست أبحاثاً، كلُّ واحدةٍ منها ثلاث صفحات فقط، وتكاد توحي بأنَّها مالٌ حرامٌ من حقِّ كلِّ النَّاس أن تسرقه أَو تتناهبه. تَكرارك هذه الفكرة يا عزيزي لا يخفِّف الإثم، ولا يعفيك من المسؤوليَّة، بل إنَّهُ يكشف عجزك عن التَّمييز بَيْنَ البحث والمقال فكون البحث

منشوراً في مجلَّةٍ عاديةٍ، غير محكمةٍ كما قلت، جعلك تحكم بأنَّ الأبحاث مقالات! أهو قياس علميٌّ أم عامِّيٌّ؟

**ثانياً**: في تَكرار ذكرك أنَّها مقالاتٌ صغيرةٌ فات نباهتك أنَّها منضودةٌ بحرفٍ جدِّ صغيرٍ لو كان أكبر بقليل، أو بدرجة خطِّ الكتاب، لكانت طويلةً جدًّا، ولا تبتعد كثيراً فهي ذاتها من دون أيِّ زيادة عليها طبعت في كتابٍ ناف عن مئة وأربعين صفحةً.

**ثالثاً**: أنت قرأت الأبحاث/ المقالات في عام ١٩٩٤م وهذا لا يعني أنَّها لم تكن موجودةً قبل أن تعترف بها بتعطفك بقراءتها، البحث نشر في عام ١٩٩٣م، وقد تَمَّت كتابته في عام ١٩٩٢م.

**رابعاً**: ذكرت أنَّ المقالات معدَّةً (بشكلٍ) عشوائيٍّ. لا يزعجني هذا الحكم. ولكن لماذا سرقتها بعشوائيتها ولم تعدل فيها وتصوِّب؟ ألم يكن ذلك كافياً لرفع بعض الإصر عنك؟ الذي فعلته يا عزيزي أنك شوَّهت حيث غَيَّرت وأخطأت فيما بدَّلت. ولن أضيف أكثر.

**خامساً**: اتَّهمتني غير مرَّةٍ بترجمة الأبحاث وسرقتها وقد ناقشت ذلك فيما سبق، ولكنَّ سؤالاً ظلَّ يتردَّد في ذهني، وأظنه تردَّد في أذهان من قرأ رَدَّك: طالما أنَّك تعرف أنَّها مسروقةٌ، وتعرف المصادر التي سُرقت منها كما ألمحت، وأنت مضطرٌ للسَّرقة كما أوحيت لنا، فلماذا يا أصلحك الله لم تسرق من النَّبع وتقي نفسك الفضيحة؟! بل سيسألك الكثيرون وأنا منهم: لماذا لم تفضح سرقتي ولديك الدليل ألم يكن ذلك أنجع لك وأشد حسماً للخلاف؟

**سادساً**: أما إسفافك في السَّب والشَّتم والتَّحقير فوالله لا أدري ماذا أقول فيه ولا بماذا أردُّ عليه، لقد لامني الكثيرون على تأدُّبي وعدم لجوئي إلى التَّقزيم

والتَّسفيه في فضح سرقتك، وكنت أقول لهم: أنا لا أثأر، وإن كان ثأراً فليست لغة السَّب والتَّحقير لغتي ولا وسيلتي... أنا أكشف حقيقة، وكشف الحقيقة لا يستدعي لغة التَّسفيه والتَّحقير. ولكنَّك فاجأتني وأنتَ المدان بالسَّرقة إدانةً قاطعةً تعمد إلى هذه اللغة في وصفي وتسميتي وأنا صاحب الحقِّ بالدَّليل والحجَّة. ولذلك لم أستطع أن أمنع نفسي من الضَّحك وأنا أقرأ قولك: «سأحرص على أن تكون كلماتي (متوازنة)، جميلة وراقية (رغم) أنَّني...». وأتساءل: إذا كان صَدَرَ عنك كلُّ ما صَدَرَ وأنت حريصٌ على هذه المعادلة فما الذي كان يمكن أن يصدر عنك إذا خفَّفتَ من حرصك هذا أَو لم تكن حريصاً عليه؟؟؟!! تنتابني القشعريرة خوفاً عليك لمحض محاولة تَخَيُّل ما يمكن أن يكون.

حسبي من الرَّدِّ هذا وإن كان في الأمر متَّسعٌ أكبر بكثير، وما يستحق التَّعليق والنِّقاش أكثر بكثير.

• • •

# تداعيات فوق المنطق

**أولاً: توطئة**

**ثانياً: فضح السرقة واجب لا جـــريمة**

**ثالثاً: فضح الســـرقة والتشـــــــهير**

**رابعاً: في بنـــــــود الادِّعـــــــاء**

**خامساً: اســـــــتنتاج مضـــــــحك**

**سادساً: الجاني يُشَهِّر بصاحب الحـــق**

**سابعاً: الجاني يفتري على صاحب الحق**

**ثامناً: الغوثـــــاني يعترف بالســـرقة**

**تاسعاً: وأخيراً**

سـأعتذر سـلفاً عمـا قـد يقـع هنـا مـن تَكـرارٍ لبعض الأفكار، ولكِنَّها على أيِّ حالٍ، إن قَلَّت أو كثُرت، ستكون هنا في سياقٍ آخر مختلفٍ اقتضته الضَّرورة.

إنَّ جرم سرقة الدُّكتور **الغوثاني** لنصوصي واضحٌ صريحٌ بما يقطع دابر أيِّ شكٍّ بل بما لا يقبل محاولة للتَّبرئة، وحَتَّى الذَّرائع التي تقدَّم بها الدكتور **الغوثاني** في ردِّه لم تكن لتقلِّل من الإدانة شيئاً بل إنَّهُ وهو يعرض هذه الذَّرائع الواهية أساء لي في كثيرٍ من المواضع وشهَّر بي ووصل إلى حدِّ الافتراء عليَّ باتهامي بالسَّرقة بناءً على تخمينات لا أساس لها من الصِّحة... على الرَّغْمِ من أنِّي أنا صاحب الحقِّ والذي فضحت سرقته رُبَّما بأدبٍ جمٍّ.

وزاد السَّيد **الغوثاني** على ذلك كلِّه بأن رَفَعَ عليَّ دعوى مدنيَّة وجزائيَّة بتهمة القذف والتَّشهير.

القصَّة كلُّها غرائب ومفارقات. ناقشنا بعض جوانبها في ردِّنا على ردِّه وكلاهما من فصول هذا الكتاب، ونناقش هنا بقيَّة الجوانب الأخرى مع قليل من التَّكرار للضَّرورة.

النِّقاط التَّالية هي مناقشتنا لبنود الادِّعاء الذي تقدَّم به للمحكمة في شكواه لمقاضاتي على جرمي بفضح السَّرقة التي قام بها، وعلى نبلي وطيب أخلاقي في التَّعامل معه من حيث الأدب الجمِّ فيفضح سرقته، ومن حيث عدم رفع دعوى جزائيَّة عليه بموجب قانون حقوق المؤلف... هذا هو جزاء الإحسان في زماننا... وعلى أي سأبقي هذه المناقشة كما هي من دون تغيير.

## أولاً: توطئة

الخطأ الذي ارتكبه الدكتور **عزت السيد أحمد** (المدعى عليه) وهو أصلاً (المجني على حقه) أنَّهُ لم يرفع دعوى مدنيَّة وجزائيَّة على المدِّعي السيد **راتب الغوثاني** عندما سرق أبحاثه، بل تعامل معه انطلاقاً من أخلاقه النَّبيلة بالتَّسامح قبل أن يعرف أيَّ شيءٍ عنه. وقد أشرتُ في ختام المقال الذي فضحتُ فيه السرقة إلى أنَّ أخلاقي تمنعني من رفع دعوى لسجن الدكتور **الغوثاني** الذي سرق أبحاثي أَو أخذ تعويضٍ منه، فقلت: «أرجو ألا ينتظر مني أن أرفع دعوى بموجب حقوق المؤلِّف لأَنِّي يُمِضُّني ذلك».

## ثانياً: فضح السرقة واجب لا جريمة

إنَّ ما قام به الدكتور **عزت السيد أحمد** المجني على حقه أنَّهُ فضح السَّرقة التي قام بها السيد **راتب الغوثاني**، وهذا أقلُّ حدود واجبه. ومثل هذا ما يحدث بالضَّرورة عندما يتمُّ اكتشاف أيِّ سرقةٍ فكريَّةٍ أَو أدبيَّةٍ، وهناك الكثير من الشَّواهد التي نجدها على صفحات الجرائد والمجلات. والأدلَّة على أنَّ المدعي السيد **الغوثاني** قد سرق أبحاث الدكتور **عزت** أدلةٌ واضحةٌ صريحةٌ لا لبس فيها ولا شكَّ ولا جدال، يدركها أي قارئ حَتَّى ولو كان عديم الثَّقافة، وقد قام المدَّعي ذاته بتقديم الوثائق التي تدينه وتثبت سرقته في ملف الدَّعوى، كما أرفق المدعى عليه المجني على حقِّه نسخةً أخرى للمطابقة.

## ثالثاً: فضح السرقة والتشهير

لم يكن هناك أيُّ سبٍّ أَو تشهيرٍ كما يزعم المدعي السيد **الغوثاني** بل إن الذين عرفوا السَّرقة ويعرفون ماذا يكتب في مثل هذه الحالات عاتبوا الدكتور

**عزت** ولاموه على تأدُّبه ولباقته في فضح السَّرقة. وإنَّما السَّبُّ والشَّتم والتَّحقير والإساءة والاتِّهام الزُّور جاء من المدِّعي عندما ردَّ على مقال الدكتور **عزت**. (المقال مرفق مع الدِّفاع) وهذا ما أضاف به المدعي السيد **راتب الغوثاني** ذنباً بل ذنوباً جديدةً إلى السَّرقة التي قام بها تعرِّضه للمساءلة والمسؤوليَّة.

## رابعاً: في بنود الادعاء

أمَّا مآل الادِّعاء فإنَّ المدَّعي ذاته مشكوراً يقدِّم بذاته أدلَّة السَّرقة التي تدينه. وسنبيِّن ذلك من خلال النِّقاط التَّالية:

١ ـ أشار في البند رقم (٣) إلى المقالات/ الأبحاث التي سرقها وأرفق صورة عنها. وقد أضفنا إليها نسخةً أخرى من الكتاب الذي ضمَّها ونشر عام ١٩٩٤م.

٢ ـ أشار في البند رقم (٥) إلى النَّص المسروق وهو موضع أصل الدَّعوى، وقد أرفق صورةً عنه وأرفقنا صورةً عنه أيضاً، وإن كان من خلاف بَيْنَ الصُّورتين فالجريدة الأصل هي الفصل.

٣ ـ أشار الادِّعاء في البند رقم (٤) إلى كتاب صدرٍ له، يحتمي به في رفع تهمة السَّرقة. ولكنَّهُ في الحقيقة لا يقدِّم ولا يؤخِّر في شيءٍ من توصيف فعله، على الرَّغْمِ من إشارته فيه إلى أنَّهُ اعتمد على أبحاث الدكتور **عزت** لأنَّهُ:

أ ـ ما فعله هو سرقة حرفيَّة وليس اعتماداً، فالإشارة هنا لا معنى لها.

ب ـ النَّص موضع أصل الدَّعوى هو النَّصُّ المنشور في الجريدة من دون أيِّ إشارةٍ إلى أبحاث الدكتور **عزت**.

ج . الجرائد لا تحذف الحواشي والإحالات باجتهادها الخاص. ومن يتابع ملحق جريدة الثَّورة الذي نشر فيه المقال المسروق يعرف أنَّها لا تحذف الحواشي والإحالات، ومن ثَمَّ فإنَّ زعمه بأنَّ الجريدة لم تنشر إشارته إلى نصوص الدُّكتور **عزت** ليس إلا زعماً لا أساس له من الصِّحة، على الرَّغْمِ من أنَّ نشره لا يقدم في الحقيقة ولا يؤخر، لأنَّ الموضوع سيبقى سرقة.

د . لو كان صادقاً في زعمه بأنَّ الجريدة لم تنشر إشارته، ولو كان أميناً كما أشار الادِّعاء، لنشرَ توضيحاً في العدد التَّالي أَو الذي بعده أو الذي بعده أو الذي بعده... وكل ذلك كان قبل نشر الفضيحة.

٤ . في البند رقم (٦) يبدأ الادِّعاء بقوله: «هنا تبدأ جريمة المدَّعى عليهم....». ويتابع حججه التي لا أساس لها من الصِّحَّة ولا المنطق ونبين ذلك على النَّحو التَّالي:

أ . إذا كان فَضْحُ السَّرقة في القانون أَو الأخلاق أَو العرف الاجتماعي يعدُّ جريمةً فما قام به المدَّعى عليهم جريمة.

ب . العنوان: «راتب الغوثاني سرق أبحاثي» عنوانٌ صحيحٌ ومؤيدٌ بالدَّليل القاطع وليس اتِّهاماً. ولو لم تمتلك الجريدة الدَّليل على السَّرقة لما نشرت الفضيحة أصلاً ولما تجرأت على نشرها.

ج . العنوان الثَّاني الذي اختارته الجريدة «فضيحة بالموصفات الكاملة» هو وصفٌ دقيقٌ لأنَّ السَّرقة حرفيَّة تماماً، ولا يمكن لأحدٍ تبرئة المدِّعي السيد **راتب الغوثاني** من ذلك.

٥ . يتابع في البند رقم (٦) قائلاً عن المدَّعى عليه: «ويُشَهِّر بأبشع الطُّرق بالمدِّعي...» ويستشهد لذلك بالعبارات التي سنبينها فيما يلي:

أ . يقول إنَّ المدَّعى عليه الدكتور **عزت** يصفه بأنَّهُ «سارقٌ لا يتوب ولا يبالي»، وهذا كلام غير موجودٍ أصلاً في النَّص الذي فضح السَّرقة، وإنَّما العبارة (والنَّص مرفق مع الدَّعوى من الطرفين) هي: « من تجارب سابقةٍ للصوص الأدب والفكر... تبيَّنَ لنا أَنَّهُم لا يتوبون ولا يرعوون ولا يبالون». فإن كان بريئاً كما يزعم فليس مقصوداً، وإن كان سارقاً فعلاً فلم يوجه الكلام له بالاسم الصريح ولا بالتلميح.

ب . يقول إنَّ المدَّعى عليه قال: «على السُّراق أن يحتجبوا عن الناس... إذلالا».

. هذه العبارة **أولاً** ليست من النَّصِّ الأصلي.

. وهي **ثانياً** من العناوين التي أبرزتها الجريدة وهذا حقها المهني.

. وهي **ثالثاً** في سياق العبارة السَّابقة وتأتي بعدها على الفور إذ تتابع العبارة بأنَّ ما يقول النَّاس من ألفاظٍ وصفاتٍ وعباراتٍ عن السَّارق... «تفرض على أيِّ ذي عقلٍ أن يحتجب عن النَّاس».

. أما **رابعاً** فسنفترض ما شاء الادِّعاء من أنَّ العبارة قالها المدَّعى عليه فما الخطأ أَو الخلل فيها.

ـ أما **خامساً** إذا كان يرفض المدَّعي السيد **الغوثاني** أن يحتجب السُّرَّاق عن النَّاس إذلالاً فهل يريدهم أن يرفعوا رأسهم افتخاراً ويتيهوا بَيْنَ الناس تباهياً ودلالاً؟؟؟

ج . يتابع الادِّعاء قائلاً: «إضافةً إلى سيل السُّباب والشَّتائم الواردة في متن المقال والذي كان عبارة عن توليفة تشهيرٍ فظيعةٍ أورد المدَّعي فيها صفاتٍ بشعةً جدًّا منها: ...(جرأته على السَّرقة)... (سرق النَّصَّ بحرفيَّته)... (السَّطو الجريء).. (الطَّلاق بينه وبَيْنَ علم الجمال والفلسفة).. (التَّشويه).. (عدم فهم الاصطلاحات وسوء الرَّبط بينها)... (فهماً على قَدْرِ محدودية فهمه)... قرأت له في البدايات ما لم يشجعني على المتابعة)... (لا يمكن أن يؤتمن أن يحسن الظَّنِّ)...».

معظم هذه العبارات واضحٌ ودليل تهافته فيه بسبب ثبوت السَّرقة. وكلُّها قابل للإثبات بالدَّليل المنطقيِّ والعقليِّ، وبتحكيم أهل الاختصاص إذا تطلَّب الأمر.

د . ويتابع الادِّعاء في البند رقم (٦) قائلاً: «كلُّ هذه الشَّتائم واردةٌ في المقال إضافةً إلى التُّرَّهات التي ذكرناها، ونخجل من تَكرار ألفاظه البشعة والتي يترفَّع عنها المثقَّفون...».

**أولاً** أترفع كثيراً عن الحديث عن نفسي أَو تزكيتها ولن أفعل ذلك هنا، وإنَّما أكتفي بالقول إنِّي قابل بشهادة أعلام الفكر والأدب والثقافة في سوريا. **وثانياً** من المؤَكَّد أنَّهُ لا توجد (أبشع) من العبارات التي تمَّ انتقاؤها لأنَّهُ لو وجد أبشع منها لانتقاها الادِّعاء واستشهد بها إذ لا يعقل أن يستشهد بهذه العبارات السَّطحيَّة إذا وَجَدَ ما هو أقسى منها أو (أبشع). **وثالثاً** يبقى أنَّ المقصود بهذا الحكم هو العبارات التي تَمَّت الإشارة إليها، فإذا كان ذلك، ولا يوجد احتمالٌ

آخر، فإنَّ وصفها بأنَّها شتائم وقدح وترهات... وصفٌ باطلٌ واتِّهامٌ زورٌ يضع الادِّعاء موضع المساءلة والمسؤوليَّة.

٦ . في البند رقم (٨) يحيلنا المدعي السيد **الغوثاني** إلى الصفحة (٥٩) من كتابه ليبرِّئ نفسه، وفي هذا البند ما يلي من النِّقاط:

أ . لو كان الكتاب هو سبب فضح السَّرقة لكان هناك ما يمكن أن يقال. ولكن السَّبب هو المقال المنشور في الجريدة المشار إليه. إذ ليس من المعقول أن يسرق المرء بحثاً وينشره في هذا المكان أَو ذاك ويقول لقد ذكرت ذلك في كتابي أَو في مسوَّداتي أَو غير ذلك لأنَّ صاحب النَّص المسروق ليس ملزماً وليس مضطراً للدخول إلى أرشيف السَّارق ليلتمس له العذر فيما هو سرقةٌ صريحةٌ، وخاصَّة أنَّ السِّرقة هنا لا تصلح أبداً ولا تردُّ مهما فعل السَّارق لأنَّها صارت وثيقة متداولة بَيْنَ الناس غير قابلةٍ للتَّعديل أَو الردِّ إلى صاحبها، ولأنَّ الاعتذار مهما كان لا يمكن أن يغيِّرَ في وثيقةٍ انتشرت بَيْنَ النَّاس وصارت في المكتبات...

ب . على افتراض أنَّ الكتاب هو سبب فضح السَّرقة، وفيه ما فيه من الإشارة التي تحدَّث عنها في الصَّفحة (٥٩)، فإنَّ ذلك لا يغيِّرُ في الأمر شيئاً أبداً لأنَّ النَّصَّ مسروقٌ سرقةً حرفيَّة غير قابلةٍ للطَّعن أَو الشَّكِّ، وقوله «اعتمدنا...» لا يغيِّر الوصف. وهذا مُتَّفَقٌ عليه ولا جدال فيه في عالم الفكر والأدب. ولذلك أيضاً حَتَّى ولو ذُكرت هذه العبارة (اعتمدنا..) في الجريدة فإنَّها لن تغيِّر في الأمر شيئاً.

ج . إذا كان المدَّعي السيد **الغوثاني** على درجةٍ عاليةٍ من الأمانة العلميَّة في ورد في البند رقم (٨) من الادِّعاء، فإنَّ هذا أمرٌ جَيِّدٌ، ولكنَّ ذلك لا يعني أنَّ ما يراه هو أمانةً علميَّةً هو الأمانةُ العلميَّةُ فهناك معايير ومقاييس متَّفقٌ عليها، ووفق كلِّ هذه المعايير والمقاييس قد قام المدَّعي السيد **الغوثاني** بسرقة نصوص للدكتور **عزت** سرقةً حرفيَّةً ونشرها باسمه من دون أي إشارة إلى المصدر. وبهذا الحقِّ قام المدَّعى عليه بفضح السَّرقة وهذا أقلُّ واجباته تجاه ذلك، وكان بإمكانه بل كان عليه رفع دعوى مدنية وجزائية وفق قانون حقوق المؤلف.

د . إذا كان السَّارق مشهوراً أو أستاذاً جامعياً أَو له زملاء وأصدقاء فهل يعني ذلك السُّكوت عن سرقته ومباركته ومبايعته على أنَّهُ الصَّادق الأمين؟؟؟

## خامساً: استنتاج مضحك

في البند السَّابع يتحدَّث الادِّعاء عن أنَّ المدِّعي السيد **الغوثاني** قد نَشَرَ موضوعاً مشابهاً في عام ١٩٨٤م. وَعَقَّبَ الادِّعاء قائلاً: «فإن كانت هناك سرقة فلم تقع من الموكِّل (أي السيد **الغوثاني**)، بل من المدَّعى عليه الأول (أي الدكتور **عزت**) لأنَّ مقالاته كانت بعد كتابات الدكتور **الغوثاني** في هذا المجال بأكثر من تسع سنين».

الحقيقة أنَّ هذا الاستنتاج غريبٌ وينطوي أو يؤدِّي إلى مفارقاتٍ مضحكةٍ. لأنَّهُ يعني بأيسر الاحتمالات أنَّ كلَّ من يكتب بعد الآخر في موضوعٍ معيَّنٍ يجب أن يكون سارقاً. وهذا مثيرٌ للضَّحك ورُبَّما الشَّفقة. ناهيك

عـن أنَّـهُ يتضـمَّن اتِّهامـاً زوراً بالسَّـرقة والوثيقـة ذاتهـا هـي الـدَّليل علـى الـزُّور والافتئات. وسنبيِّن ذلك من خلال النِّقاط التَّالية:

أ . ليس هناك أي تشابه بَيْنَ نصِّ السيد **الغوثاني** المنشور عام ١٩٨٤م ونصوص الدكتور **عزت** المنشورة عام ١٩٩٢ ثُمَّ عام ١٩٩٤م. ومن ثُمَّ فإنَّ القول بأنَّ الدكتور **عزت** قد سرق من هذه الأبحاث هو اتِّهام باطلٌ وزورٌ يحقُّ للدكتور **عزت** أن يقاضيه عليه.

ب . المدَّعى عليه الدكتور **عزت** لم يتحدَّث عن تشابه وإنَّما تحدَّث عن تطابقٍ بَيْنَ نصوصه والنَّص الذي نشره الدكتور **الغوثاني** باسمه من دون إشارة إلى الأصل. والمرفقات التي أرفقها المدعي السيد **الغوثاني** ذاته هي التي تثبت ذلك.

ج . ختم الادِّعاء البند رقم (٧) بقوله: «ولا مجال للقول بالسَّرقة فيه خاصَّة عندما يكون من يكتب فيه قد **أعد** كما ورد في مقالات المدَّعى عليه **عزت** (**إعداد** عزت السيد أحمد) والإعداد يعني الجمع أَو التَّرجمة أَو كليهما. وما كتبه ليس ابتكاره أَو تأليف».

هنا نحن أمام استنتاجٍ غريبٍ ومضحكٍ أيضاً. فإذا افترضنا جدلاً، وهذا غير صحيحٍ، أنَّ الأبحاث التي كتبها الدكتور **عزت** ليست من تأليفه أبداً ولا بأيِّ صورةٍ من الصُّور، أو أنَّها سرقةٌ كما زَعَمَ المدَّعي في ردِّه الذي سنأتي عليه، فهل يسوِّغ له ذلك أن يسرقه ولا يُسأل عن السَّرقة؟؟؟؟ ومن قال إنَّ البحث الذي يترجم أو يعدُّ هو ملكٌ

مشاعٌ للآخرين أو أنَّهُ يحقُّ لهم أن ينشروه بأسمائهم من دون أن يُسألوا عن ذلك؟؟

## سادساً: الجاني يُشَهِّر بصاحب الحق

مما يؤكِّد كلَّ ما سبق ويزيد في جريمة المدَّعي السيد **الغوثاني** أنَّهُ لم يتحدَّث في دعواه عن القسم التَّالي من المشكلة وهو الرَّد الذي نشره في جريدة الأسبوع الأدبي تحت عنوان: حقدٌ مبيَّتٌ، كرهٌ، حَسَدٌ وضريبة النَّجاح؛ رد الدكتور **راتب الغوثاني** على مقالة الدكتور **عزت السيد أحمد** المنشور في جريدة الأسبوع الأدبي . العدد ٩٣٩ . السبت ٨ كانون الأول ٢٠٠٥م الموافق لـ ٢٧ ذي القعدة ١٤٢٥هـ (يوجد صورة مرفقة مع الدِّفاع).

إذا كان الدكتور **عزت** قد شهَّر بالسَّرقة التي ارتكبها الدكتور **الغوثاني** فهذا حقُّه الذي يتيحه له بل يضمنه له القانون وتقاليد الفكر والفن والأدب التي تأسَّست منذ مئات السِّنين ويوجد منها آلاف النَّماذج منذ العصر العباسي على الأقل وحَتَّى اليوم في كلِّ المجتمعات. ولم يتضمَّن فضح السَّرقة الذي نشره الدكتور **عزت** أيَّ إساءةٍ أَو سبٍّ أَو تحقيرٍ وكلُّ ما في النَّصِّ لا يتعدَّى وصف واقعة السَّرقة، ورُبَّما يكون هذا النَّص من أكثر النُّصوص التي فضحت مثل هذه السَّرقة تأدُّباً وخلقاً ولَبَاقَةً. لأنَّ مثل هذه الفضائح غالباً ما تنطوي على تقذيعٍ وتحقيرٍ لهذا السُّلوك الممجوج المرفوض.

والسُّؤال الآن بأيِّ حقٍّ يُفحش الدكتور **الغوثاني** في الشَّتم والسَّب والتَّشهير في ردِّه وهو المدان أصلاً، وبأيِّ حقٍّ يلقي الاتِّهامات الزُّور جزافاً من دون أيِّ دليل ولن يكون هناك أيُّ دليلٍ، في حين أنَّهُ هو المدان بالدَّليل؟؟؟؟

وإذا لم يجد الادِّعاء في نصِّ الفضيحة (موضوع الدَّعوى) سوى بضع عبارات قليلةٍ صحيحةٍ بالمطلق، وصحيحةٍ بالتَّسمية والتَّحديد، ومعظمها أحكامٌ عامَّةٌ غير قابلةٍ للطَّعن... فإنَّ ردَّ المدَّعي السيد **الغوثاني** كله إساءات وسبٌّ وشتائم وتعريضٌ واتِّهامات حَتَّى إننا سنضطر إلى الاختصار لعدم الإطالة لأنَّ نصَّه كله من هذا القبيل وهذا ما سنبينه من خلال النقاط التَّالية:

**١ . الإساءات المباشرة**

حوى الرَّدُّ نحو خمس عشرة عبارةً غايةً في التَّشهير والإساءة العلنيَّة على صفحات جريدة واسعة الانتشار وكلُّها بالتَّسمية والتَّحديد الصَّريح لشخص المدَّعى عليه الدكتور **عزت** الذي لم يفعل أيَّ شيءٍ من ذلك وهو صاحب الحقِّ والمجني على حقِّه.

أ . **وصف بالهراء والدَّسِّ والحقد** في قوله: «وينتهي الأمر بدحض هذا الهراء وهذا الدَّسِّ ولتتوضَّح حقيقة هذا الحقد المبيَّت على نجاحنا وعلى زيف ما رمى إليه "السيد الفاضل"».

ب . **وصف بالحقد والكره والحسد والعدوانيَّة والقبح والبذاءة** في قوله: «يا إلهي لماذا كلُّ هذا الحقد المبيَّت ولماذا كلُّ هذا الكره وهذا الحسد وهذه العدوانية غير المبررة ولماذا كل هذا القبح وكل هذه البذاءة جاءت مجتمعة في شخص لا أعرفه ولم ألتقيه ولا يعرفني».

ج . **وصف بالحقد والكذب والكره والبذاءة والقذارة والتصغير** في قوله: «لم أكن قادراً على قراءة الكلمات المتناثرة

غضباً، حقداً وكذباً والمتشظية كرهاً والمتفرقعة بذاءة.. يا إلهي تحول عقلي حجر صوان من قذارة بكم كبير متوفرة في كائن "بشري" صغير».

د . **وصف بالبذاءة والقذف** في قوله: «وهل في عدم نشر المراجع في مختصر للبحث نشرته الثورة الثقافي لضيق المكان سبباً للبذاءة والقذف بحق شخصي وكرامتي وإبداعي».

هـ . **قذف ونعتٌ بانعدام الأخلاق** في قوله: «لا أشير هنا إلى تجرد المترجم عن أخلاقيات الباحث وعن الحُلم والرقي».

و . **وصف بالبذاءة** في قوله: « لم تؤثر في السيد المترجم المعد "مبدع" هذه المقالة البذيئة».

ز . **طعنٌ في قيم الدكتور عزت وأخلاقه وذوقه** في قول المدعي السيد الغوثاني: «يا إلهي كم عذبتني فكرة الرقي المفقود والسمو المفقود والحُلم المفقود... إنها أزمة أخلاق وأزمة فكر وأزمة ذوق وأزمة جمال».

ح . **إساءة ووصف بالحقد والعدوان والحسد والقبح** في قوله: «لماذا امتلأنا بهذا الكم في السواد وبذلك الركام في أنقاض الحقد والعدوان والحسد والقبح والرماديات».

ط . **تقبيح وإساءة** في قوله: «ستجدون ويجد هو ويجد كل من راعه هذا السم الزعاف على النجاح والناجحين».

ك . **طعن في القيم الأخلاق** في قوله: «نعم إنني وبعد قراءة ما كتبه "السيد" المترجم المذكور أنعي إليكم قيَّم الجمال والرقي والسمو والتحضر والإنسانية وأنعي الزمالة والاحترام».

ل . **تحقير وتصغير** في قوله: «عن أية أبحاث يتحدث هذا "الإنسان" وعن أية سرقة يشير هذا "الأخ" ولماذا هذا الصراخ طلباً لإنصاف "عبقريته".. ومن ماذا..؟».

وهنا لا بُدَّ أن نسأل: إذا كان البريء وصاحب الحقِّ الذي ربأ بنفسه عن وصف من سرق نصوصه بهذه الأوصاف أو أقلِّ منها بكثير... هو الذي يوصف بمثل هذه الأوصاف فبماذا يمكن أن يوصف من ثبتت إدانته بالسَّرقة؟

**٢ . الإساءة بالتعريض**

في فنون البلاغة شيءٌ اسمه المدح في معرض الذَّم وعكسه الذم في معرض المدح، وهو أن يقول الكاتب شيئاً ويريد عكسه كأن يقول لأحد: ما أكرمك ويريد: ما أبخلك. والسِّياق هو الذي يكشف عن ذلك، وفي أدبيَّات الأسلوب المعاصر ينتفي الشَّك في مقصد التَّعريض بهذه الإساءة إذا وضع الكاتب مراد التَّعريض بَيْنَ قوسين لأنَّهُ يعني أنَّهُ لا يقصد ظاهر المعنى وإنَّما عكسه، ولا يستطيع المدَّعي إنكار ذلك لأنَّهُ ذاته قد أثبته مرتين في ردِّه:

أ . في المرة الأولى يقول بالحرف: «يا لطعم الملح في فمي كم كان مُعذباً وأنا أقرأ كلمات "السيد" المترجم كاتب المقالة "الجميلة" في حقنا». فوضع الجميلة بَيْنَ قوسين وهو يريد عكس ذلك، وقد مرَّ في الشَّواهد السَّابقة كيف كان كل وصفه للمقالة وما فيها بالبذاءة وما ماشابهها. ووضع السيد بَيْنَ قوسين وهو يريد عكس ذلك.

ب . في المرَّة الثَّانية يقول بالحرف أيضاً: «عن أيَّةِ أبحاث يتحدَّث هذا "الإنسان" وعن أية سرقة يشير هذا "الأخ" ولماذا هذا الصراخ طلباً لإنصاف "عبقريته".. ومن ماذا..؟». فقد وضع بَيْنَ قوسي كلاًّ من: هذا "الإنسان"، وهذا "الأخ"، و"عبقريته". ويبدو تعريض الإساءة والقدح واضحاً في كلِّ ذلك، وهذا أمرٌ يدركه أقلُّ النَّاس إلماماً بأدبيَّات الكتابة وتقاليدها.

إلى جانب هذين النَّصين الذين يحتويان ست مرَّات من تعريض الإساءة، هناك في الرَّد نحو عشرين تعريضاً من باب الإساءة والقدح التي لا تقبل الطعن بعد هذا الإثبات الذي قدمه المدعي السيد **الغوثاني** ذاته، ولم نكن في الأصل بحاجة إليه لأنَّهُ متَّفق عليه بَيْنَ المختصين. وهذه التَّعريضات هي:

ج . قوله: ما كتبه بحقنا المترجم "**السيد**" عزت السيد أحمد.

د . قوله: ما رمى إليه "**السيد الفاضل**" كاتب.

هـ . وما جاء في متن النص للسيد "**النبيل**" المترجم المذكور

و . ما كتبه "**السيد**" المترجم المذكور.

ز . موضوع سرقتي "**لأبحاث**" **السيد المذكور** ".

ح . إذاً "**السيد**" المذكور...

ط . نعم لقد فات "**الفاضل**" أن يذكر.

ي . والتي أشار إليها في نصه "**النزيه**" في....

ك . إذاً "**الأبحاث المسروقة**" للسيد "**المحترم**" ما...

ل . ألم يكتب "**السيد**" المذكور وبأم قلمه في متن مقالته "**الجميلة**" أن هذه "**الأبحاث . أبحاثه**"...

م . السبب هو أن "**السيد**" المذكور..

ن . لماذا انتحل هذا "**الفاضل**" صفة باحث مفجوع...

س . إذا كانت هذه المقالات المترجمة لهذا "**الفاضل**" منشورة...

ع . متوفرة في كائن "**بشري**" صغير.

ف . هل يمكن لهذا "النيبل"...

## سابعاً: الجاني يفتري على صاحب الحق

لم يكتف السيد المدِّعي بهذا الحشد من أنواع الإساءة والتَّشوية والتَّشهير العلني الواضح الصَّريح بل أضاف إلى ذلك اتِّهام المدعى عليه بالسَّرقة اتِّهاماً واضحاً من دون أيِّ سندٍ أَو حجَّةٍ أَو دليلٍ، وهو اتهامٌ زورٌ ليس فقط لأنَّهُ يفتقر إلى الدَّليل، وليس فقط لأنَّ أخلاق الدكتور **عزت** أسمى بكثير وأرفع من أن يقدم على مثل ذلك، بل لأنَّهُ لا يمكن ولو بحث في كلِّ كتب الدُّنيا ومقالاتها أن يجد ما يؤكِّد اتِّهامه هذا بالسَّرقة فأبحاث الدكتور **عزت** إبداعٌ أصيلٌ لم يسبق إليه في العالم كلِّه.

ظهر هذا الاتِّهام على نحوٍ صريحٍ في خمسة مواضع من ردِّه المنشور المذكور سابقاً، وفي نحو مثلها على الأقل بالتَّعريض والتَّلميح، ناهيك عمَّا تضمَّنه ذلك

مـن إسـاءاتٍ مختلفـةٍ. سـنكتفي بـذكر الاتِّهامـات الصَّـريحة دون التَّلميحيَّـة أَو التَّعريضيَّة الـتي ورد بعضـها فيمـا سـبق، مـع ضـرورة الانتبـاه هنـا إلى أن كلمـة (إعداد) لا تعني التَّرجمة أبداً، ولا يوجد مثقَّفٌ يفهمها على أنَّها ترجمة، وكذلك فهي لا تعني السَّرقة، هذا على افتراض أن أبحاث الدكتور **عزت** مُعدَّة إعداداً بالمعنى التَّقزيمي الذي يلحُّ عليه المدَّعي السيد **الغوثاني**. أمَّا هذه الاتِّهامات فهي:

أ . يقول: «إطلعنا في حينه أي في عام ١٩٩٤م على مجموع المقالات التي ترجمها وأعدها المترجم السيد **عزت السيد أحمد**... وأعجتنا فكرة وأفكار المؤلف الأصلي لهذه المقالات».

ب . يقول: «ليطلع السيد المعد والمترجم **عزت السيد أحمد** ليبحث في متنه عن ما هو ضائع ومفقود من أفكاره "الخلاقة" رُبَّما والمعدة والمؤلفة من نصوص إبداعية لغيره».

ج . يقول: «لقد فات "الفاضل" أن يذكر نقطة هامة وهي أن "أبحاثه" المنشورة... ما هي إلا ترجمات صغيرة لموضوعات مقالية لمؤلفين أجانب قام بإعدادها دون نزاهة».

د . يقول: «إذاً "الأبحاث المسروقة" للسيد "المحترم" ما هي إلا مقالات صغيرة ترجمها ونشرها في المجلة المذكورة بصفته مُعدلها لا أكثر».

هـ . يقول: «إذاً الموضوع بدأ يتغير.. لماذا لم يذكر "السيد الفاضل" صراحة في موضوعه عنا أنَّهُ يتحدث عن مقالات صغيرة مترجمة ومُعدة لماذا انتحل هذا "الفاضل" صفة باحث مفجوع بسرقة "أبحاثه ودراساته وابتكاراته". وهو لا يعد إلا معداً غير جاد».

أيُّ قارئ حَتَّى ولو كان ضحل الخبرة والمعرفة والثَّقافة يرى الاتِّهام الصَّريح في هذه العبارات، وينقطع دابر أيِّ احتمالٍ للشَّك إذا قَرَأَ النَّصَّ كُلَّه. والسُّؤال الذي لا بُدَّ من أن نسأله هو: طالما أنَّ المدَّعي السَّيد **الغواثاني** يتَّهم الدكتور **عزت** بالسَّرقة فلماذا لم يقدِّم الأدَّلَّة ليعزز موقفه (حسب ظنه)؟ ولماذا لم يفضح هذه السَّرقة التي يزعمها؟...

لن يستطيع ذلك لأنَّ اتِّهامه ليس إلا افتئاتاً وافتراءً وزوراً لا أصل له ولا يمكن أن يجد دليلاً عليه أبداً. والحقيقة أنَّهُ يحاول تلفيق هذه التُّهمة، وقد أوحى بذلك فيما أشرنا إليه وفيما لم نشر إليه، من أجل القول بأنَّ نصَّ الدكتور **عزت** في الأصل مسروقٌ ومن ثمَّ فإن سرقته حلالٌ أَو رُبَّما واجبٌ وطنيٌّ. وهذا ظنٌّ خاطئ تماماً لأنَّهُ حَتَّى ولو كان النَّصُّ الأصل مسروقاً كما يزعم فإنَّ ذلك لا يبيح له أن يقوم هو بالسَّرقة.

## ثامناً: الغوثاني يعترف بالسرقة

في المقال الذي نشره ردًّا على فضح سرقته اعترف المدَّعي الدكتور **راتب الغوثاني** صراحة بأنه سرق خمسة عشر صفحة، ونبيِّن ذلك من خلال النِّقاط التَّالية:

أ . يقول: «إذاً.. إذا كانت هذه المقالات المترجمة لهذا "الفاضل" منشورة في مجلة صغيرة الحجم وغير متخصصة فهل سيزيد عدد صفحاتها مجتمعة عن عشرة صفحات أو أكثر بقليل. **إذاً وحسب الادعاء بالسرقة فنحن سرقنا عشرة صفحات هذا إذا أخذناها بالكامل**».

كلامه هذا دقيق لأنَّهُ سرق ثلاث أبحاث أو مقالات كما يحبُّ، تقع في نحو اثني عشرة صفحة من القطع الكبير مطبوعة بالحرف الصغير جدًّا، حذف منها الأشكال الهندسية والعلاقات الرياضيَّة فبقيت نحو عشر صفحات تساوي نحو عشرين صفحة بالخط العادي هي النَّص المسروق.

ب . يقول أيضاً: «إذاً وبمقارنة مع البحث الأصلي الذي كتبناه وهو محور الخلاف وهو يأتي في ستين صفحة.. **فنحن إذاً سرقنا خمسة عشرة صفحة من ما مقداره ستون صفحة**».

بغض النَّظر عن النُّكتة المضحكة التي تُستنتج من هذا الاعتراف فإنَّهُ يعترف بأنَّهُ سرق خمس عشرة صفحة. ولن يعفيه ذلك من جرم السَّرقة، أَو يخفف عنه سيَّان أكان وَضَعَ هذه السَّرقة في بحثٍ من ستين صفحة أَو ستمئة صفحة أَو حَتَّى ستين ألف صفحة... ناهيك عن أنَّهُ نشر هذا الجزء المسروق في بحثٍ مستقلٍّ في الجريدة من دون أيِّ إشارة إلى صاحبه الأصلي.

## وأخيراً

**الغريب** بعد ذلك كله أن لا يقتنع بأنه سرق...

**الأغرب** هو أن يرى في فضح السَّرقة جريمة...

**الأغرب** من ذلك أن يدافع عن سرقته بسيل من الشَّتائم والإساءات والتَّجريحات والتَّشهيرات...

**الأغرب** من ذلك أن يتهم البريء بالسَّرقة من دون أيِّ دليلٍ في حين يرى أنَّ فضح السَّرقة بالدَّليل جريمة كبرى.

**الأغرب** من ذلك كلِّه أن يرفع دعوى على صاحبِ الحقِّ بتهمة التَّشهير وكأنَّ المنطق الأخلاقيَّ يفرض علينا أن نقيم للسَّارق حفلة تكريميَّة ونقلده وسام الشَّرف.

إذا كان المدَّعي السَّيد **الغوثاني** مداناً إدانةً صريحةً لا لبس فيها، وعلى كلِّ ما هو واضحٌ وصريحٌ من الحقائق التي سَلَفَ الحديث فيها قد سَمَّى إظهار الحقِّ جريمةً، وطالب إنزال العقوبة (السِّجن) بصاحب الحقِّ، وتغريمه بمبلغ لا يقلُّ عن عشرين مليون ليرة سورية... فبماذا كان يمكن أن يطالب يا ترى لو كان صاحب حقٍّ فعلاً؟؟؟

وإذا كان السَّيد **الغوثاني** على صريح إدانته وعدم الإساءة إليه في فضح السِّرقة، وشديد إساءاته وكثيرها في ردِّه قد طالب بما طالب... فبماذا يمكن أن يطالب صاحب الحقِّ الذي كال له الجاني التُّهم والإساءات بالجملة والمفرق وبمختلف الأشكال والألوان؟؟؟!!

• • •

-
-
—
—

ـتمَّ الكِتَاب ـ

—
—
-
-

# صدر من كتب المؤلف

١. **آفاق التغير الاجتماعي والقيمي؛ الثورة العلمية والمعلوماتية والتغير القيمي** ـ دار الفكر الفلسفي ـ دمشق ـ ٢٠٠٥م.

٢. **الأمم المتحدة بين الاستقلال و الاستقالة و الترميم؛ مأزق الأمم المتحدة في النظام العالمي الجديد** ـ مكتبة دار الفتح ـ دمشق ـ ١٩٩٣م.

٣. **أَميرة النَّار والبحار** (شعر) ـ دار الأَصالة للطباعة ـ دمشق ـ ١٩٩٧م.

٤. **أنا صدى الليل** (شعر) ـ دار الأَصالة للطباعة ـ دمشق ـ ١٩٩٥م.

٥. **أنا لست عذري الهوى** (شعر) ـ دار الأَصالة للطباعة ـ دمشق ـ١٩٩٩م.

٦. **أنا وعيناك صديقان** (شعر) ـ دار الأصالة للطباعة ـ دمشق ـ ٢٠٠١م.

٧. **أُنشودة الأَحزان** (شعر) ـ دار الأَصالة للطِّباعة ـ دمشق ـ ١٩٩٦م.

٨. **انهيار أُسطورة السَّلام** ـ الطبعة الأولى: دار الفتح ـ دمشق ـ ط١؛ ١٩٩٦م ـ الطبعة الثانية: دار الفكر الفلسفي ـ دمشق ـ ط٢؛ ٢٠٠٣م.

٩. **انهيار الشعر الحر** ـ الطبعة الأولى: دار الثقافة ـ دمشق ـ ١٩٩٤م. الطبعة الثانية: دار الفكر الفلسفي ـ دمشق ـ ٢٠٠٣م.

١٠. **انهيار دعاوى الحداثة** ـ دار الثقافة ـ دمشق ـ ط١ ـ ١٩٩٥م ـ

١١. **انهيار مزاعم العولمة؛ قراءة في لقاء الحضارات وصراعها** ـ اتحاد الكتاب العرب ـ دمشق ـ ٢٠٠٠م.

١٢. **بديع الكسم** ـ (إعداد وتقديم) ـ وزارة الثقافة ـ دمشق ـ ١٩٩٤م.

١٣. **تفجيرات أيلول وصراع الحضارات؛ الولايات المتحدة صنعت الحدث لتصنع المستقبل** ـ دار إنانا ـ دمشق ـ ٢٠٠٣م.

١٤. **الحداثة بين العقلانية واللاعقلانية** ـ دار الفكر الفلسفي ـ دمشق ـ ١٩٩٩م.

١٥. **الدخيل على المصلحة** ( قصص ) ـ ن ـ م ـ دمشق ـ ١٩٩٣م.

١٦. **دفاع عن الفلسفة؛ الفلسفة ثرثرة أَم أُمُّ العلوم؟** . دار الأصالة للطباعة . دمشق . ١٩٩٤م.

١٧. **العرب أعداء أنفسهم** . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠٤م

١٨. **علم الجمال المعلوماتي؛ نحو نظريَّة جديدة** . دار الأصالة للطباعة . دمشق . ١٩٩٤م.

١٩. **غاوي بطالة** (قصص قصيرة) . دار الأَصالة للطِّباعة . دمشق . ١٩٩٦م.

٢٠. **فلسفة الفن و الجمال عند ابن خلدون** . دار طلاس . دمشق . ١٩٩٣م.

٢١. **قراءات في فكر بديع الكسم** (إعداد) . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ١٩٩٨م.

٢٢. **قراءات في فكر عادل العوا** (إعداد) . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠١م.

٢٣. **كيف ستواجه أمريكا العالم ؛ الهيمنة الأمريكية و النظام العالمي الجديد** . دار السلام للطباعة . دمشق . ١٩٩٢م .

٢٤. **لا تعشقيني** ( شعر ) . دار الأصالة للطباعة . دمشق . ١٩٩٤م.

٢٥. **مكيافيليَّة ونيتشويَّة تربويَّة؛ نحو سلوك تربوي عربي جديد** . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ١٩٩٨م.

٢٦. **من رسائل أبي حيان التوحيدي** . وزارة الثقافة . دمشق . ٢٠٠١م.

٢٧. **من يسمم الهواء؟!؛ ظاهرة السرقة في عالمي الفكر والأدب** . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠٥م.

٢٨. **الموت من دون تعليق** ( قصص قصيرة جداً ) . دار الأصالة للطباعة . دمشق . ١٩٩٤م.

٢٩. **النظام الاقتصادي العالمي الجديد** : من حرب الأعصاب إلى حرب الاقتصاد . دار الفتح . دمشق . ١٩٩٣م.

٣٠. **نهاية الفلسفة** . دار الفكر الفلسفي . دمشق . ١٩٩٩م.

٣١. **هؤلاء أَساتذتي : من رواد الفكر العربي المعاصر في سوريا** . الطبعة الأولى: دار الثقافة . دمشق . ١٩٩٤م. الطبعة الثانية: دار الفكر الفلسفي . دمشق . ٢٠٠٣م.

# فهرس


- **الإهداء** ..... ٥
- **تمهيد؛** ما لا بُدَّ من البدء به ..... ٧
- **قانون حقوق المؤلف** ..... ١٥
  - الفصل الأول: تعاريف ..... ١٧
  - الفصل الثاني: نطاق الحماية ..... ١٨
  - الفصل الثالث: حقوق المؤلف ..... ١٩
  - الفصل الرابع: حقوق الأداء ..... ٢٤
  - الفصل الخامس: أحكام المصنفات المشتركة ..... ٢٤
  - الفصل السادس: حرية استعمال المصنفات المحمية ..... ٢٧
  - الفصل السابع: إجراءات الحماية ..... ٢٩
  - الفصل الثامن: العقوبات ..... ٢٩
  - الفصل التاسع: أحكام عامة ..... ٣١
- **ظاهرة السرقة في عالمي الفكر والأدب** ..... ٣٣
  - الفريق الأول: لصوص مراهقون ..... ٤٣
  - الفريق الثاني: لصوص أذكياء ..... ٤٤

. الفريق الثالث: لصوص الأفكار ..... ٤٥
. الفريق الرابع: لصوص العبارات وأبعاض النصوص ..... ٤٥
. الفريق الخامس: لصوص التلفيق ..... ٤٦
. الفريق السادس: لصوص الترجمة ..... ٤٧
. الفريق السابع: لصوص محيرون ..... ٤٨
. الفريق الثامن: لصوص حرفيون للجهل ..... ٤٩
. خاتمة ..... ٥١
• **راتب الغوثاني سرق أبحاثي** ..... ٥٣
• **رد الدكتور راتب الغوثاني** ..... ٦٣
. استهلال ..... ٦٥
. الرد ..... ٦٦
• **رد على رد؛ بالثَّلث: راتب الغوثاني سرق أبحاثي** ..... ٧٣
• **تداعيات فوق المنطق** ..... ٨٥
. أولاً: توطئة ..... ٨٨
. ثانياً: فضح السرقة واجب لا جريمة ..... ٨٨
. ثالثاً: فضح السرقة والتشهير ..... ٨٨
. رابعاً: في بنود الادعاء ..... ٨٩
. خامساً: استنتاج مضحك ..... ٩٤
. سادساً: الجاني يشهر بصاحب الحق ..... ٩٦
١ . الإساءة المباشرة ..... ٩٧

٢ . الإساءة بالتعريض ..... ٩٩
. سابعاً: الجاني يفتري على صاحب الحق ..... ١٠١
. ثامناً: الغوثاني يعترف بالسرقة ..... ١٠٣
. وأخيراً ..... ١٠٥
• **صدر من كتب المؤلف** ..... ١٠٧
• **الفهرس**. ..... ١٠٩

-
–
—
—

ـتمَّ الكِتَاب ـ

—
—
–
-

يـطلب

# هذا الكتاب

من

مكتبة دار طلاس

**دمشـــــــــق - المرجة - برج دمشق - ط١ - ص. ب: ١٦٠٣٥**
**هـ الإدارة ٦٦١٨٠١٣ - ١١ ٠٠٩٦٣ - هـ المكتبة: ٢٢٢٩٥٥٨**
**ومن مندوبيـــــها في المحافظات**

مكتبة النُّوري

**دمشـــــق - مقابل البريد المركزي - ص . ب: ٨٣٤ - ١٧٦**
**هـ: ٢٣١١١٨٩ - ٢٢١٤٥٣٠ فاكس: ٣٣٣١٦٧٥- ١١- ٠٠٩٦٣**

مكتبة نوبل

**دمشـــــــق - مقابل فندق الشَّام - هـ: ٢٢٣٦٨٧٣- ١١ ٠٠٩٦٣**

مكتبة الحقيقة

**اللاذقيَّة - مقابل مدخل الجامعة - هـ: ٤٢١٤٤٠ - ٤١- ٠٠٩٦٣**

مكتبة كردية

**اللاذقيَّة - شارع البلدية القديمة - هـ: ٤٧٥٣١٤ -٤١- ٠٠٩٦٣**

*  *  *

دمشق 2005م